جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم العلوم التجارية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة العلوم المالية والمحاسبة

تخصص:تدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان

دور رقابة الخزينة العمومية في ترشيد نفقات المؤسسات العمومية

دراسة حالة خزينة ولاية أدرار

إعداد الطالبة:

مخدمي نصيرة

تحت إشراف الدكتور: مونة يونس

لجنة المناقشة

بن مسعود محمد	**أستاذ محاضر أ**	**(رئيسا)**
مونة يونس	**أستاذ محاضر أ**	**(مقررا ومشرفا)**
بن زيدي عبد اللطيف	**أستاذ محاضر أ**	**(مناقشا)**

الموسم الجامعي2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية- أدرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث الببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

جامعة أحمد دراية - ادرار

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): مونية بوتمر .....
المشرف مذكرة الماستر الموسومة بـ: ورقابة الجبائية العمومية في ترشيد نفقات المؤسسات العمومية دراسة حالة في مديرية أدرار .....
من إنجاز الطالب(ة): محمد امين حميدة .....
و الطالب(ة): .....
كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .....
القسم: العلوم التجارية .....
التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير .....
تاريخ تقييم / مناقشة: 30 ماي 2022 .....

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في: 14 JUIN 2022

مساعد رئيس القسم:
د. قويدري عبد الرحمان
مساعد رئيس قسم العلوم التجارية
مكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي

قسم العلوم التجارية

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

Scanné avec CamScanner

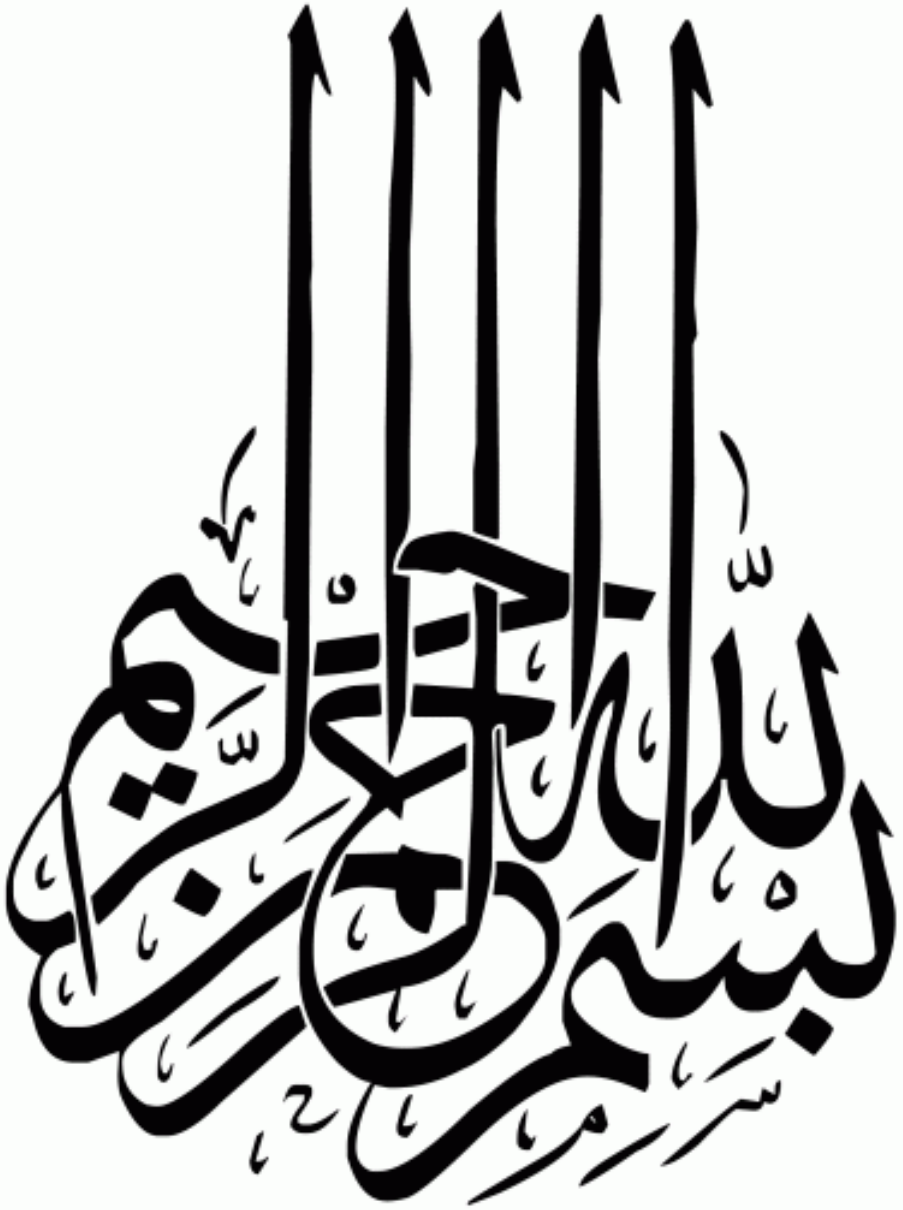
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

الى من لهما فضل تربيتي وتعليمي والديا الكريمين أطال الله في عمرهما .

الى من خصهم رب العزة بالدعاء في كتابه الكريم : واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا : سورة الإسراء 24

الى جميع إخوتي وأفراد عائلتي كبيرا وصغيرا

الى كل من وجهني وعلمني وزودني بالقليل من العلم أو الكثير منه .

إليهم جميعا اهدي هدا العمل .

مخدمي نصيرة

شكر وعرفان

أتوجه بالشكر الخاص الى أستاذي الفاضل الدكتور **مونة يونس** على ما أسنده إلي والى هدا البحث من جهد ، وعلى ما أبدله من وقت كما لا يفوتني ان اعبر بكل أنحاء وتقدير وعرفان لكل من ساعدني ومد لي يد العون من إطارات وموظفي خزينة ولاية أدرار اخص بالذكر الدكتور **ملوك عثمان** ، والدكتورة **النعماوي أمنة**، كما اخص بالشكر الجزيل الزميل **مصطفى دهاج** على تعاونه معنا

الى كل من ساهم من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة في إعداد هدا البحث المتواضع سائلين المولى تبارك وتعالى ان يجزيهم عنا وعن الأمة الإسلامية الخير والى دالك والقدر عليه

الفهرس

إهداء	الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول : الإطار النظري لرقابة الخزينة العمومية وترشيد النفقات العمومية	1
تمهيد	2
المبحث الأول : دور رقابة الخزينة العمومية وترشيد النفقات العمومية	3
المطلب الأول دور رقابة الخزينة العمومية	3
الفرع الأول: تعريف الخزينة العمومية	3
الفرع الثاني : أهمية وخصائص الخزينة العمومية	4
المطلب الثاني : ترشيد النفقات المؤسسات العمومية	5
الفرع الأول : تعريف ترشيد النفقات	5
الفرع الثاني: العوامل المساعدة على نجاعة ترشيد النفقات	6
المبحث الثاني : عرض الدراسات للموضوع ومناقشتها	7
المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة للموضوع	7
المطلب الثاني : مناقشة الدراسات السابقة للموضوع	11
خلاصة الفصل الأول	12
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
المبحث الأول :تقديم خزينة ولاية ادرار	17
المطلب الأول : التعريف بخزينة ولاية ادرار وأهدافها	18
تعريف بنشأة خزينة ولاية ادرار	18
أهداف خزينة أدرار	18
المطلب الثاني : مهام خزينة ولاية ادرار والهيكل التنظيمي لها	19
المبحث الثاني :دراسة حالة تنفيد النفقات في خزينة ولاية ادرار	26

المطلب الأول:رقابة المحاسب العمومي على تنفيد النفقات العمومية	26
أولا / اجراءات رقابة المحاسب على تنفيد النفقات	26
ثانيا /النتائج المترتبة على رقابة المحاسب العمومي على تنفيد النفقات	27
ثالثا/ تسخير المحاسب العمومي	28
المطلب الثاني اجراءات الرقابة القبلية لخزينة ولاية ادرار على تسديد و تنفيد النفقات	30
أولا وثائق اثباث النفقات الخاصة بتسديد أجور والمرتبات في خزينة ولاية ادرار	30
ثانيا وثائق اثباث النفقات الخاصة بتسديد فاتورة اللوازم والخدمات في خزينة ولاية ادرار	31
ثالثا وثائق اثباث النفقات الخاصة بتسديد نفقات التجهيز في خزينة ولاية ادرار	33
المطلب الثالث: مساهمة خزينة ولاية ادرار في ترشيد النفقات العمومية	45
أولا بالنسبة لقسم نفقات تسير الأجور والمرتبات	45
ثانيا بالنسبة لقسم نفقات التجهيز	46
المبحث الثالث: إجراءات الرقابة البعدية لخزينة الولاية على تنفيذ نفقات التسيير	47
المطلب الأول : إجراءات الرقابة البعدية للمحاسب العمومي الرئيسي على المحاسبين الثانويين	47
المطلب الثاني : خطوات رقابة مكتب المراقبة والتحقيق على المحاسبين الثانويين	47
ملاحظات ميدانية (تخص الرقابة البعدية):	49
حالات استثنائية	49
خلاصة الفصل التطبيقي	50

الخاتمة العامة	51
قائمة المصادر والمراجع	
الملاحق	
الملخص	

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	**كيفية اقتطاع مبلغ الوضعية رقم1**	38

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**التنظيم الهيكلي لخزينة ولاية أدرار**	20,21

تمهيد

تعتبر الخزينة العمومية من أهم المنشات المالية للدولة والخلية الأساسية في القطاع المالي، وعموده الفقري ، وذالك لأنها مكلفة بتسيير مالية الدولة عن طريق تحصيل الإيرادات ودفع النفقات ، كما يقع على عاتقها تطبيق مختلف القوانين التي تسنها الدولة في الجانب المالي، وتسجيل العمليات المالية والمحاسبية ، والقيام بالرقابة عليها في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا تسهم بشكل مباشر في تسير و ترشيد النفقات العمومية للدولة ومنه الحفاظ على المال العام من الإسراف والتبذير.

ومن جهة أخرى عرفت الجزائر في الجانب المالي زيادات معتبرة في مختلف نفقاتها العمومية في بداية الألفية الثالثة، من خلال انتهاجها سياسات توسعية حيث تبنت برامج استثمارية خماسية للانعاش الاقتصادي ودعم النمو، وذالك تزامنا مع ارتفاع إيراداتها من المحروقات، إلا انه في منتصف سنة 2014 شهدت أسعار النفط تدهورا كبيرا مما احدث اختلالات في الأوضاع الاقتصادية في الجزائر ، وتدهور قيمة النقدية للدينار الجزائري بسبب تراجع ايرادتها المرتبطة أساسا بتغيرات أسعار النفط ، وهدا ما استوجب تعاظم دور الخزينة العمومية لتسيير الأموال العمومية باتباع منهجية هادفة إلى الترشيد والتسير العقلاني الأمثل من أجل الحفاظ على المال العام للدولة الجزائرية .

وتعد خزينة ولاية أدرار من ضمن الجهاز المالي المخول لها الرقابة على تسير المال العام داخل إقليم الولاية، وضمان تحصيل إيرادات المؤسسات العمومية وصرف نفقاتها والتصرف فيها وفقا للقوانين المنصوص عليها، لترشيدها مما يضمن حسن التسيير.

إشكالية الدراسة:

من خلال ماسبق تقديمه يمكننا صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي :

ما مدى مساهمة رقابة الخزينة العمومية في ترشيد نفقات المؤسسات العمومية؟

الأسئلة الفرعية : من هده الإشكالية الرئيسية تنبثق الأسئلة الفرعية الآتية :

1 - ما المقصود بالخزينة العمومية ، وما هي إجراءات ترشيد نفقات المؤسسات العمومية؟

2 - كيف تساهم خزينة ولاية أدرار في ترشيد نفقات المؤسسات العمومية؟

فرضيات الدراسة : من أجل الإجابة على الأسئلة الفرعية للدراسة نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

1 - يتحقق الترشيد في الإنفاق العمومي من خلال الرقابة البعدية التي تمارسها الخزينة العمومية .

2 - تسهم خزينة ولاية أدرار في ترشيد نفقات المؤسسات العمومية بتطبيق القوانين ومراسيم تنفيذية الخاصة بالجانب المحاسبي والمالي .

أهمية الدراسة :

إن لهذا الموضوع أهمية كبيرة وجب الوقوف عليها خاصة بعد انتشار ظاهرة الفساد المالي الذي أدى إلى نهب الأموال العمومية ، وإثقال كاهل الخزينة العمومية بسبب التزايد الكبير والغير المبرر لحجم الإنفاق،وتتجلى أهمية البحث في عدة عناصر أساسية أبرزها : الأهمية البالغة التي تحضى بها النفقات العمومية ودورها في التأثير على نشاطات الدولة في مختلف المجالات، في ظل ندرة الأموال العامة وضرورتها لإشباع الحاجات الاجتماعية التي تتولاها الدولة، و التعرف على أهمية رقابة الخزينة العمومية الولائية ودورها في اكتشاف الأخطاء والتلاعبات، والتأكد من المشروعية القانونية والإدارية للتصرفات المالية.

أهداف الدراسة :

يكمن هدف الدراسة في النقاط التالية :

- معرفة الإجراءات المتبعة من طرف الخزينة العمومية في رقابتها على نفقات المؤسسات العمومية.
- إبراز دور الخزينة العمومية في ترشيد نفقات المؤسسات العمومية .

منهج الدراسة :

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يظهر فيه سرد مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع ، والمنهج التحليلي الذي يتجلى في الجانب التطبيقي للدراسة من خلال تحليل معطيات مختلف الأمثلة للخروج بنتائج لتحيق رشادة النفقات العمومية.

صعوبات الدراسة

لا تخلو البحوث العلمية من الصعوبات مهما كانت بساطتها، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا، التزام أعوان الاداراة بالسرية المهنية على مستوى الخزينة العمومية ، مما جعلنا نحصل على المعلومات بصعوبة، وخاصة الوثائق التي تدعم البحث .

<u>هيكل البحث:</u>

قسم البحث إلى فصلين : فصل نظري وفصل تطبيقي.

حيث تطرقنا في الفصل الأول النظري إلى عموميات حول الخزينة العمومية ، ولقد اشتمل هذا الفصل على مبحثين، في المبحث الأول تطرقنا إلى دور رقابة الخزينة العمومية وترشيد نفقات المؤسسات العمومية ، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه الدراسات السابقة لموضوع الخزينة والعمومية ومناقشتها .

أما الفصل الثاني الجانب التطبيقي الذي تناولنا فيه مبحثين، من خلال المبحث الأول تم تقديم المؤسّسة المستقبلة (الخزينة العمومية لولاية أدرار) وهيكلها التنظيمي ومهامه، بينما تطرقنا في المبحث الثاني إلى دراسة حالة لرقابة خزينة ولاية أدرار على تنفيذ نفقات المؤسسات العمومية ، كما تطرقنا من خلاله إلى الرقابة البعدية التي تمارسها خزينة الولاية على المحاسبين العموميين الثانويين .

الفصل الأول:

رقابة الخزينة العمومية
وترشيد نفقات
المؤسسات العمومية

تمهيد:

يسلط هذا الفصل الضوء على عموميات حول الخزينة العمومية التي تعتبر هيكل مهم للدولة ولما تقوم به من مهام رقابية ، من أجل تحقيق شرعية تسديد النفقات العامة للمؤسسات العمومية ، متبعة في ذالك مراحل وطرق للترشيد والنجاعة للحفاظ على المال العام للدولة ، وه ذا ما سيعالجه هذا الفصل الذي قسمناه كما يلي :

المبحث الأول: دور رقابة الخزينة العمومية وترشيد نفقات المؤسسات العمومية

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة ومناقشتها

المبحث الأول: دور رقابة الخزينة العمومية وترشيد نفقات المؤسسات العمومية

الخزينة العمومية لها دور فعال في رقابة النفقات العمومية وترشيدها، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لمفهوم الخزينة العمومية ودورها، وكذا ترشيد النفقات العمومية.

المطلب الأول: دور رقابة الخزينة العمومية

الفرع الأول: تعريف الخزينة العمومية:

في هذا الفرع نستعرض مختلف تعريفات الخزينة العمومية:

1 – التعريف الأول:الدكتور قبطان محمد : حيث قال أن الخزينة العمومية هي هيئة لا تتمتع بالشخصية المعنوية تظم مجموعة المصالح المالية للدولة و الجماعات العمومية التى تربطها وحدة الصندوق و مكلفة بتنفيذ ميزانية الدولة و الجماعات العمومية و تنظيم الاقتصاد عن طريق التدخلات الظرفية [1]

2 – التعريف الثاني:هي منشأة عمومية مكلفة بتسيير الدولة فهي الهوية المالية للدولة [2]

3 – التعريف الثالث: Jean Marchal حيث قال أن الخزينة تعطي التصريحات الضرورية التى تبين مداخيل الدولة و تبين التزامات الإنفاق العام بالإضافة إلى تحصيلها للموارد الضريبة كما تعمل على تأمين دفع النفقات المحددة في القوانين المالية [3]

4 – التعريف القانوني: الخزينة العمومية هيئة مالية وطنية ليست لها الشخصية المعنوية ، مكلفة بتحقيق الفعل المالي والحركة المالية للدولة والهيئات العمومية الأخرى ودلك عن طريق تحصيل الإيرادات ودفع النفقات بالإضافةإلى عمليات الخزينة . 4

5 – تعريف شامل: الخزينة العمومية كيان إداري تابع لوزارة المالية يقوم بالإجراءات الضرورية لتسيير مالية الدولة حيث تعبر الخزينة العموميۃ صراف وممول للدولة و التى بواسطتها يمكن أن تتمكن من حفظ أكبر التوازنات المالية و النقدية ، و تقوم بتحصيل مختلف الموارد الجبائية، كما تعمل على مراسلين من الإدارات العمومية و الجماعات المحلية و المؤسسات المصرفية .

[1] Mohamed kobtan-**le tréoor public** –edition –OPU- ben aknour Alger -1993p 57

[2] امنة قادري، **الخزينة ودورها المالي و الاقتصادي في الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماستر جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي سنة 2017- 2015ص 5

[3] jeanmarchal avec la contribution de maguettedurand/3eme edition/monnaie et ..... creditcuas 1967 paris

الفرع الثاني :أهمية وخصائص الخزينة العمومية

أولا:أهميته الخزينة العمومية :للخزينة العمومية أهمية بالغة من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية و المالية

- ✓ الأهمية الاجتماعية للخزينة العمومية :حيث تقوم بتقديم مبالغ مالية إلى المصلحة الاجتماعية وذالك من أجل تمويل مشاريع تزيد في العملة و تهدف إلى الزيادة في القدرة الشرائية و الزيادة في الدخل
- ✓ الأهمية الاقتصادية للخزينة العمومية : تلعب دورا هاما في السياسة الاقتصادية و تتمتع بقدرات عالية و إمكانية مالية ضخمة ، و تأثيرها على الدور المالي في التوازن الاقتصادي العام ،و كذا دعم السياسة النقدية التقشفية ، وهي امتصاص المدخرات بدلا من الإسراف النقدي أي امتصاص السيولة لدى البنوك
- ✓ الأهمية المالية الخزينة العمومية : وهي ضمان القدرة على مواجهة الاحتياجات الصرف و تحقيق أهداف إقتصادية و تسعى إلى البحث عن التوازن بين الايرادات و النفقات .

ثانيا : خصائص الخزينة العمومية: تتميز الخزينة بعدة خصائص منها :

- إن الخزينة العمومية تعتبر منشأة عامة مكلفة بتسيير ميزانية الدولة
- هي عبارة عن مصلحة تابعة للدولة أي ليس لها شخصية معنوية
- الخزينة العمومية تقوم بتنفيذ قانون المالية المصادق عليه من طرف البرلمان
- الخزينة العمومية بمثابة بنك صغير من حيث احتفاظها بأموال سائلة.[1]

الفرع الثالث: دور رقابة الخزينة العمومية

- تقوم رقابة الخزينة العمومية عن طريق المحاسب العمومي الذي يخضع للمرسوم التنفيذي رقم 90-21 المؤرخ في 1990/08/30والذي ينظم مهنة المحاسب العمومي والمتمثلة في الرقابة على تحصيل الايرادات ودفع النفقات (سواء تعلق الأمر بعمليات المسجلة في ميزانية الدولة أو ميزانية الجماعات المحلية.

[1]بدر الدين حجيرة ،عبد الحميد علال، **دور الخزينة في التحصل الجبائي** .مذكرة ماستر (غير منشورة) جامعة مسيلة كلية العلوم الإقتصادية 2017-2018ص5

- تنفيذ عمليات الخزينة الممثلة أساسا في حركة الأموال نقدا والقيم المعبأة من طرف السندات المضمونة والقابلة للتحويل إلى نقود ،وحسابات الودائع ، والحسابات الجارية ، وحسابات الديون المستحقة للهيئات العمومية وغيرها creances et dettes
- حفظ الأموال والقيم المملوكة للهيئات العمومية او المودعة لديها للسهر على التحقيق الميداني للمخطط المالي ، ومنه يقوم القانون المالي بالتحويل من اجراءات قانونية إلى نفقة مالية هذه النفقات مصنفة في المالية العامة إلى نفقات التسيير نفقات الإستثمار التسبيقات و السلفات
- تأمين التمويل الطويل تماشيا و التطور الذي يتطابق مع توجيهات المخطط الاقتصادي

التأكد من سلامة الوضع المالي من خلال الكشوفات المالية و نتائج النشاطات المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها و يتم عادة التدقيق على المعاملات المالية وسلامة تحقق و تحصيل الإيرادات و صرف النفقات

المطلب الثاني : ترشيد النفقات المؤسسات العمومية

الفرع الأول : تعريف ترشيد النفقات

أولا: الترشيد لغة : هو من فعل رشد رشدا ارشادا أي اهتدى واستقام أي إذا قلنا فلان رشيد أي أنه صائب وحكيم وقراره رشيد [1]

ثانيا: اصطلاحا : الترشيد بمعناه الاقتصادي الذي يعبر عن التصرف بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد وطبقا لما يملي به العقل ويتضمن الترشيد أحكام الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصاديه البشرية والطبيعية المتوفرة [2]

تعريف أخر: ترشيد الإنفاق العام : يعتبر ترشيد النفقات العامة من المفاهيم التي حظيت بنصيب من الاهتمام من مختلف الآراء والتحليلات وتعددت التعاريف ونتطرق إلى بعض منها

يقصد بالترشيد النفقات " العمل على زيادة فعالية الاتفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبذير والإسراف إلى أدني حد ممكن، لذا فان ترشيد النفقات لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على إنتاجية ممكنة بأقل قدر من الإنفاق والإسراف ويمكن تحديد مدى نطاقه اذا كانت

[1] العلامة الشيخ أحمد رضا، **معجم متن اللغة** المجلد الثاني منشورات مكتبة الحياة لبنان، 1987، ص 500

[2] محمد شاكر عصفور **اصول الموازنة العامة** الطبعة الاولى دار المسيرة للنشر والتوزيع لبنان، 2008، ص 399

زيادة الإنفاق إلى مستوى أعلى بكثير على موارد الدولة أو انخفاض إنتاجية الإنفاق العام إلى ادني حد ممكن "[1]

كما يعرف ترشيد النفقات العامة على أنه "تحقيق اكبرنفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة و القضاء على أوجه الإسراف والتبذير و محاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة و أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة [2]

الفرع الثاني :العوامل المساعدة على نجاعة ترشيد النفقات :

تساعد عدة عوامل على نجاعة ترشيد النفقات ومنها :

- تحديد الأهداف بدقة أي الأهداف الطويلة أو المتوسطة المدى من خلا ل حصر الاختصاصات الرئيسية التي من اجلها تطلب الأموال .
- تحديد الأولويات من أهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط و أن احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ المال العام من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه .
- القياس الدوري لأداء البرامج الانفاق العام مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج الموكلة إليها .
- تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة .

[1] محمد عبد المنعم ، احمد فريد مصطفى،**الاقتصاد المالي الوضعي الاسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، 1999 ص 72

[2] دراوسى مسعود، **2004 السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي و حالة الجزائر 1990-2004**،أطروحة دكتوراه دولة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2004، ص 171

المبحث الثاني : عرض الدراسات السابقة للموضوع ومناقشتها

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة للموضوع :

تناولت عدة دراسات موضوع دور الخزينة العمومية في ترشيد نفقات المؤسسات العمومية نذكر منها الدراسات التالية:

1-Bloche Lainéfrançois, introduction[1] a une etude de Trésore public en France, la revue economique, volume 2, 1951.

تطرق الباحث الى دراسة الخزينة الفرنسية في سنة 1951 حيث هدف هذه الدراسة هو دراسة المفاهيم التي تعيق فهم الموضوع الخزينة العمومية حيث وضح من خلال الدراسة ان الخزينة العمومية في فرنسا تدرس على التوالي دورها الاداري الداخلي أي وظائف الإدارة التي تقوم بها ، ودراسة دورهاالاداري الخارجي أي المهام الاشرافية التى تمارس على جميع الانشطة المالية التى تمثل فيها السلطة العامة دورها الاقتصادي وضع ان الخزينة الفرنسية على عكس الخزينة البريطانية هي خدمة مصرفية حيث تم البحث عن الاستقلال بتركيز واحد في كل مرة افقي وعمودي من جميع الخدمات التي تنفق ادارة المال العام ، و السؤال الذي طرح في هذه الدراسة هو اذا كان التركيز الافقي و التركيز العمودي لهما نفس الاهمية حيث توصل إلى حل لهده الاشكالية أن اهمها والدي لا يزال اساسيا هو التركيز الافقي اي من الضروري اعطاء الخزانة السيطرة على جميع الإيرادات و المصروفات التي تهتم السلطات الإدارية لتقديم حسابات مركزية.

2 – دراسة لطفي فاروق زلاسي سنة 2014 مذكرة ماستر بعنوان دور الرقابة المالية في تسيير و ترشيد النفقات العمومية دراسة حالة مصلحة الميزانية المالية لولاية الوادي وهدفت الدراسة الى كيفية مساهمة الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية حيث ان الهدف من البحث هو ابراز الدور الذي يلعبه المراقب المالي في ترشيد صرف النفقات و الحرص على عدم مخالفة القوانين و التشريعات المعمول بها من

[1] Bloche Lainé françois, **introduction a une etude de Trésore public** en France, la revue economique, volume 2, 1951.

طرف الآمر بالصرف حيث استخدم أسلوب التحليل و ذلك بتحليل الوثائق المعمول بها باعتماد المنهج الوصفي .[1]

❖ **عرض نتائج الدراسة** : توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

– تعتبر النفقات العامة أداة في يد الدولة تستعملها من أجل تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية .

– تسيير وترشيد النفقات العمومية والرقابة عليها في زمن تعددت فيه وسائل الاختلاس ونهب المال العام لدلك تعددت الأجهزة الرقابية التي هي مكلفة في مراقبته .

– الرقابة المالية تعمل على تفادي الأخطاء وتجنب الوقوع فيها هنا يأتي دور المراقب المالي في التدقيق والفحص الشامل على النفقات .

3–دراسة رايس محمد المهدي [2] سنة 2014 مذكرة ماستر بعنوان دور الحوكمة في تحسين أداء إدارة الخزينة العمومية .دراسة حالة خزينة ولاية بسكرة هدفت الدراسة إلى التعريف بموضوع الحوكمة و مبادئها و إبراز أهمية الحوكمة في الإدارة الجزائرية و أهم المصاعب التي تواجهها و معرفة المهام المسندة لأداء الخزينة مقارنة مع الإمكانيات المتاحة لها .

أماالأسلوب المستعمل هو الاستبيان وتحليل استخدام البيانات الشخصية و بيانات عن الشفافية حيث أعتمد في هذه الدراسة على 3 مناهج منهج وصفي تحليلي الذي ركز على وصف دقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة تم تحليلها، واستخدم المنهج التاريخي الذي برز أهم التطورات الخاصة في القوانين و التشريعات ، التى تنظم الخزينة العمومية واستخدم المنهج التجريبي بهدف معرفة دور الحوكمة في تحسين أداء إدارة الخزينة العمومية.

❖ **عرض نتائج الدراسة** : توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

– الخزينة العمومية أهم مصالح الدولة في تسيير وتنفيد الميزانية العامة .

[1] لطفي فاروق زلاسي، **دور الرقابة المالية في تسيير و ترشيد النفقات العمومية دراسة حالة مصلحة الميزانية المالية لولاية الوادي** ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2014.

[2] رايس محمدالمهدي، **دور الحوكمة في تحسين أداء إدارة الخزينة العمومية–دراسة حالة خزينة ولاية بسكرة**– ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014.

– الحوكمة تطوير لمفهوم الحكم الراشد الذي يمكن الدولة من خلاله التوجه نحو الإصلاحات التي من شانها الرفع وتحسين أداء قطاع الخزينة العمومية .

– مشكلةإدارة الخزينة العمومية الجزائرية ليست مالية بل هي أزمة نظام ومناهج التسيير وبيان ذالك أنها لم تطلب قروض من المنظمات الأجنبية نتيجة نوفر السيولة النقدية.

4–دراسة امنة قادري[1]سنة 2014 مذكرة ماستر بعنوان الخزينة العمومية ودورها المالي و الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري دراسة حالة – خزينة ولاية الوادي حيث هدفت الدراسة إلى دراسة كل ما يتعلق بالخزينة العمومية والتعرف على المهام المسندة لها ، ومعرفة مواردها وكل الأدوار الفعالة التي تؤديها من ناحية تفعيل النشاط الاقتصادي .

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي وهذا خلال تعرضها للتطور التاريخي للخزينة العمومية والمنهج التجريبي في دراسة الحالة .

❖ **عرض نتائج الدراسة :** توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

– الميزانية تقدير للنفقات والإيرادات .

– تعتبر الخزينة العمومية عملية تسهيل إخراج الوثائق المالية بالنسبة للأفراد ،أما الهيئات التابعة لها فهي تساهم في تطويرها عن طريق توفير السيولة المالية .

– الدور المالي مكمل للدور الاقتصادي والعلاقة بينهما طردية .

5–دراسة نايب نعيمة[2] سنة 2016 –2015 مذكرة ماستر بعنوان دور الخزينة العمومية في الرفع من التنمية الاقتصادية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم هدفت الدراسة إلى إبراز كيفية مساهمة الخزينة العمومية في تحقيق الرفاهية للمجتمع ، وتعزيز مستوى المعيشة والدفع بعجلة التنمية حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتوضيح أكثر مفاهيم الخزينة العمومية والتحليلي من خلال تحليل المعطيات

[1] امنة قادري، **الخزينة العمومية ودورها المالي و الاقتصادي في الاقتصاد الوطني– دراسة حالة – خزينة ولاية الوادي** ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2014.

[2]نايب نعيمة،**دور الخزينة العمومية في الرفع من التنمية الاقتصادية** ، مذكرة ماستر في العلوم.....، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2015 –2016.

المتحصل عليها من الإدارة محل الدراسة (مستغانم) باستخدام أساليب إحصائية (الوسط الحسابي الانحراف المعياري .التكرارات).

❖ **عرض نتائج الدراسة** : توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

– الخزينة صورة مكبرة لنشاطات المؤسسة ولا تقتصر على حركة الأموال .

– تسيير الخزينة العمومية لا ينظر إليه على المدى القصير فقط ، بل يعد عنصرا هاما ضمن التنمية الاقتصادية لأي مؤسسة في المدى البعيد .

– رفع احتياجات رأس المال العامل بسبب تقديم المؤسسة تسهيلات كبيرة للزبائن من جراء المنافسة المالية .

6–دراسة بدر الدين بن حجيرة،عبد الحميد علال[1] سنة 2017–2018 مذكرة ماستر بعنوان دور الخزينة العمومية في التحصيل الجبائي بجامعة محمد بوضياف ولاية المسيلة استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي لتوضيح مفاهيم الخزينة العمومية ، والتحصيل أما المنهج التحليلي تم استخدامه من خلال تحليل وتقييم أداء الخزينة في مجال التحصيل الجبائي .

❖ **عرض نتائج الدراسة** : توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

– من بين وظائف الخزينة عملية التحصيل عامة والتحصيل الجبائي خاصة .

– دور الخزينة العمومية في التحصيل الجبائي بالطرق المباشرة وغير المباشرة .

– ضرورة وجود تنسيق بين الخزينة ومصلحة الضرائب في الأجهزة الرقابية .

7–دراسة قاشي يوسف، ابن سنة ناصر [2] ديسمبر سنة 2019 بعنوان دور الخزينة العمومية في تنفيد نفقات التجهيز العمومي (دراسة حالة خزينة ولاية البويرة) ، مقال في مجلة أوراق اقتصادية، مجلد 3

[1] بدر الدين بن حجيرة، عبد الحميد علال،**دور الخزينة العمومية في التحصيل الجبائي**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018–2017

[2] قاشي يوسف، ابن سنة ناصر ،**دور الخزينة العمومية في تنفيد نفقات التجهيز العمومي (دراسة حالة خزينة ولاية البويرة)** ، مجلة أوراق اقتصادية، مجلد 3 العدد 2 ، ديسمبر 2019 .

العدد 2 ، هدفت هذه الدراسة الى دراسة الجانب النظري للخزينة وكذا دراسة عملية تنفيد نفقات التجهيز العمومي مستعملة في ذلك المنهج الوصفي في الجزء النظري و المنهج التحليلي في الجزء التطبيقي .

❖ **عرض نتائج الدراسة** : توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– الخزينة العمومية هيئة مالية ليس لها شخصية معنوية ، وهي الشخص المالي لها حيث تضمن التوازن المالي للدولة .

– نفقات التجهيز لها طابع الاستثمار الذي يولد منه الناتج الوطني الإجمالي .

– وظائف المراقب المالي والمحاسب العمومي مستقلة عن بعضها البعض لكنها مكملة لبعضها البعض في نفس الوقت .

8–دراسة بن علي آمال، مسعودي زكرياء بعنوان دور الضبط القانوني والرقابة في ترشيد النفقات العمومية – الجزائر – مقال في المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية تاريخ النشر :2021/05/30 [1]هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم ترشيد النفقات العمومية ، وعوامل نجاحها وفعاليتها وجه الخصوص فحماية المال العام من الفساد الذي تسببه النفقات المشبوهة هو أحد أولى التدابير الواجب اتخاذهاادا ما أرادت الدولة الوصول إلى المحافظة عليه .

❖ **عرض نتائج الدراسة** : توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

– الرقابة الإدارية للصفقات العمومية صمام أساسي لضبط وحماية المال العام من الفساد.

– الصفقات العمومية أداة فعالة في ترشيد واستعمال الأموال العمومية .

– رقابة الصفقات العمومية تهدف إلى التحقق من التزام الجهات المعنية بإبرام صفقات وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها .

[1] بن علي امال، مسعودي زكرياء، **دور الضبط القانوني والرقابة في ترشيد النفقات العمومية – الجزائر** ، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد05، العدد01، 2021/05/30.

المطلب الثاني :مناقشة الدراسات السابقة للموضوع

- دراسة امنة قادري:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في : أن الدراسة السابقة قامت من خلا ل دراسة الحالة معرفة دور الخزينة العمومية من الجانب المالي ، لكن الدراسة الحالية تقوم ببحث مستوى ترشيد النفقات في الخزينة العمومية و يكمن الاختلاف في بيئة الدراسة،والاشكالية حيث عالجت الدراسة السابقة اشكالية الدور الفعال للخزينة لتحقيق اقتصاد وطني أماالدراسة الحالية فركزت على الدور الفعال للخزينة لتسير وترشيد نفقات المال العام للدولة .

- دراسة رايس محمد المهدي :

الاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية يظهر في اعتماد الدراسة السابقة على أساليب مختلفة لجمع البيانات و تحليلها وهي الاستبيان و البيانات الشخصية و الدراسة الحالية هي دراسة ميدانية تطبيقية وكذا اختلفت الدراستين من حيث بيئة الدراسة و الإشكالية التى ركزت على تحسين اداء ادارة الخزينة العمومية في الدراسة السابقة أماالإشكالية في دراستنا هي تحسين الأداء من ناحية التسيير المالي

- دراسة لطفي فاروق زلاسي :

تختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية في كونها سلطت الضوء على الرقابة المالية في الصفقات العمومية يصفة عامة وكما أنها تدرس الرقابة القبلية ، مستعملة أسلوب التحليل

لجمع و تحليل المعلومة انطلاقا من المفاهيم المالية العامة ويكمن ايضا الاختلاف في بيئة الدراسة وفي الاشكالية حيث ركزت اشكالية الدراسة السابقة على الرقابة المالية في تسيير و ترشيد النفقات ودراستنا ركزت على رقابة الخزينة العمومية في ترشيد النفقات العمومية .

- دراسة نايب نعيمة

من خلال النتائج التي توصل اليها الباحث انه ركز على ما مدى تأثير الخزينة العمومية على التنمية الاقتصادية للرفع من الانتاج المحلي ، التشجيع على استحداث مناصب شغل في المشاريع الاقتصادية ، كما تسعى الخزينة العمومية في المدى البعيد على تطوير التنمية المحلية (مستغانم) من

خلال تمويل المشاريع الاقتصادية وبالتالي زيادة قيمة مضافة على الاقتصاد المحلي بينما دراستنا ركزت على دور رقابة الخزينة العمومية في رشادة النفقات العامة .

- دراسة بدر الدين بن حجيرة وعبد الحميد علال :

من خلال النتائج التي توصل اليها الباحث انه حاول التركيز على الصفقات من الجانب الجبائي فقط كما حاول ابراز دور الخزينة في عملية التحصيل الجبائي باستعمال الاقتطاع المباشر ، الأقساط المسبقة ، طريقة الاقتطاع من المصدر ، بينما دراستنا تسعى الى توضيح دور رقابة الخزينة في كيفية الحفاظ على ترشيد النفقة وبالتالي حماية المال العام للدولة

- دراسة قاشي يوسف ، ابن سنة ناصر

تختلف هده الدراسة عن الدراسة الحالية في انه تطرق تفصيليا دراسة عملية لتنفيذ نفقات التجهيز العمومي للخزينة العمومية أما في الدراسة الحالية تطرقنا إلى تنفيذ نفقات التسير والتجهيز للمؤسسات العمومية في الخزينة العمومية وكيف تتم عملية ترشيدها .

- دراسة بن علي امال –د/مسعودي زكرياء

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها تطرقت ترشيد النفقات العمومية وعوامل نجاحها وكيفية تطبيق القوانين الرقابية وضبطها ، من طرف الهيئات رقابية أخرى من أجل حماية المال العام للدولة من الفساد ، أما دراستنا فركزت على دور الخزينة العمومية وما تفوم به من رقابة من أجل تسير وترشيد المال العام للدولة و المحافظة عليه

خلاصة :

حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على مفهوم الخزينة العمومية وأهميتها وخصائصها فهي هيكل مالي مكلف بتسيير مالية الدولة ، كما تطرقنا إلى دورها الرقابي على النفقات بصفة عامة من خلال تحصيل الايرادات وصرف وتسديد النفقات ، كما قمنا بتعريف ترشيد النفقات وكذا العوامل المساعدة على نجاعتها متطرقين بعدها إلى مجموعة من الدراسات سابقة التي تحدثت عن موضوع الخزينة العمومية ، وعرض نتائجها ومن ثم مناقشتها من خلال مقارنتها بدراستنا الحالية مع تبيان الاختلافات بينهما .

وعند تناولنا لهذه الدراسات تأكدنا أن جل الدراسات السابقة قامت بمعالجة جزء من الموضوع وهذا ما يدل على دور أهمية ومكانة الموضوع.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

لمعرفة دور رقابة خزينة ولاية أدرار في تنفيذ نفقات المؤسسات العمومية نتطرق في هدا الفصل إلى دراسة حالة رقابة خزينة الولاية ادرار على نفقات التسيير والتجهيز، بعده الرقابة البعدية التي تمارسها الخزينة العمومية على النفقات المنفذة من طرف المحاسبين الثانويين التابعين لها، مع الإشارة إلى أهم النقاط والمراحل التي يتم الوقوف عندها في رقابة تنفيذ أي نفق عمومية.

و في هذا السياق، تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: تقديم خزينة ولاية أدرار.
- المبحث الثاني: دراسة حالة خزينة ولاية أدرار(نفقات التسير والتجهيز)
- المبحث الثالث: إجراءات الرقابة البعدية لخزينة ولاية أدرار.

المبحث الأول: تقديم خزينة ولاية أدرار

تعتبر خزينة ولاية أدرار من المصالح الخارجية للخزينة العمومية، تقع تحت سلطة المدير المركزي للخزينة، يشرف عليها أمين الخزينة الولائي المعين من طرف وزير المالية. كما أن خزينة ولاية أدرار تابعة إداريا إلى المديرية الجهوية للخزينة ببشار

المطلب الأول : التعريف بخزينة ولاية أدرار وأهدافها

أولا: تعريف ونشأة خزينة ولاية أدرار

تم إدراج ولاية أدرار في السلم الإداري الصادر بموجب قرار التقسيم سنة 1974 بهدف ضمان الترابط والتلاحم الاقتصادي لكل جهات الوطن، وعليه تم انجاز مؤسسات حكومية ومصالح خارجية تابعة لها، وتعتبر خزينة أدرار من بين هذه المصالح المنجزة.

أنشأت خزينة ولاية أدرار بموجبه المرسوم رقم 191-74 الصادر في 17 سبتمبر 1974 الموافق ل 30 شعبان 1394 المتضمن إحداث خزائن للولايات الجديدة، أول مقر لها كان بشارع بودة من سنة 1974 إلى 1983، بحيث كان عدد موظفيها 18 موظف بما فيهم أمين الخزينة والوكيل المفوض. تم تغيير مقرها بعد ذلك إلى مقر البلدية القديم بساحة الشهداء طوال الفترة الممتدة من 1983 إلى 1999. و في 1999 انتقل مقرها إلى المجمع المالي في شارع محمد العطشان إلى غاية 2020، حيث أصبح مقرها الحالي بشارع قاضي أحميدة، كما بلغ عدد الموظفين حاليا 111 موظف: منهم 75 سلك تقني، و35 سلك مشترك، ورقم الهاتف المؤسسة هو: 049.36.35.85 [1].

ثانيا: أهداف خزينة ولاية أدرار

تنبثق أهداف خزينة ولاية أدرار من أهداف الخزينة العمومية بصفة عامة والتي تتمثل في الآتي:

- الحفاظ على المال العام وترشيد النفقات
- تنفيذ كل العمليات الخاصة بالنفقات والإيرادات والعمليات الخاصة بالخزينة
- المتابعة والتأكد من وصول كل التحويلات المرسلة من وإلى خزينة الولاية
- مراقبة المحاسبين المعتمدين لدى المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري

[1] المرسوم رقم 191-74 الصادر في 17 سبتمبر 1974 الموافق ل 30 شعبان 1394

المطلب الثاني : مهام خزينة ولاية أدرار والهيكل التنظيمي لها:

أولا: مصالح ومهام خزينة ولاية أدرار:

تطبيقا لأحكام المادتين 10 و 11 من المرسوم التنفيذي رقم 91-129 المؤرخ في 1991/05/11 المعدل والمتمم، يحدد هذا القرار تنظيم خزينة الولاية وصلاحياتها.[2]

يساعد أمين الخزينة الولائية في مهامه وكيلان مفوضان، ويمكنه تفويضهم للإمضاء فرديا أو جماعيا على كل وثائق تسيير المركز المحاسبي.[3]

وتتكون خزينة الولاية من 08 مكاتب، كل مكتب له مهام خاصة يتكفل بها، وتتمثل هذه المكاتب في:

.1مكتب النفقات العمومية: [4] تتمثل مهامه في:

- استلام حوالات الدفع المصدرة من حسابات ميزانيات الدولة الولائية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي يكون المكتب محاسبها المؤهل وعن الحسابات الخاصة للخزينة لأجل التكفل بها وقبولها كنفقات؛
- القيام بالتحقيقات المنصوص عليها في المادة 36 من القانون 90-21 المؤرخ في 1990/08/15 والمتعلق بالمحاسبة العمومية؛
- القيام بتنفيذ عمليات الدفع المؤقت المأمور بصرفها في إطار التنظيم المعمول به والسهر على تسويتها؛
- إعداد الإحصائيات الخاصة بإصدار ورفض حوالات الدفع؛
- السهر على مسك بطاقية الصفقات العمومية؛
- السهر على مسك الملفات الخاصة بعمليات التجهيز.

و ينقسم هذا المكتب إلى ثلاثة (03) أقسام فرعية:

- القسم الفرعي لميزانية التسيير؛
- القسم الفرعي لميزانية التجهيز؛
- القسم الفرعي لميزانية الولاية.

[2] المادة 1 من القرار المؤرخ في 07 /2005/09، المحدد لتنظيم خزينة الولاية وصلاحياتها، ج.ر، عدد 33، المؤرخة في 2006/05/21.

[3] المادة 2 من القرار المؤرخ في 07 /2005/09، المحدد لتنظيم خزينة الولاية وصلاحياتها.

[4] المادة 3 من القرار المؤرخ في 07 /2005/09، المحدد لتنظيم خزينة الولاية وصلاحياتها.

2. مكتب الحافظة والمحاسبة[5]: يكلف هذا المكتب بما يلي:

- ضمان مسك حسابات الأموال الخاصة وحسابات أموال الهيئات العمومية والموثقين وكتاب الضبط، وتسييرها؛
- ضمان مسك المحاسبة الخاصة بالصكوك والقيم والسندات؛
- تنفيذ عمليات الإيداع الإدارية والقضائية؛
- تنفيذ مقررات العدالة وقرارات التحكيم على الصعيد المالي؛
- ضمان تسيير وتسديد ملفات المنح؛
- ضمان مسك المحاسبة العامة حسب الآتي :

❖ مركزت العمليات المحاسبية للخزينة وكذا العمليات التي ينجزها قابضو الوكالات المالية؛

❖ محاسبة ومتابعة عمليات الحسابات المتاحة وحسابات التحويل والحسابات المتعلقة بالعمليات الواجب تصنيفها وترتيبها؛

❖ إعداد الموازنة الشهرية والوثائق والكشوفات المحاسبية الدورية في الآجال المحددة وإرسالها إلى العون المحاسب المركزي للخزينة والمصالح المعنية، وكذا حساب التسيير الذي يرسل إلى مجلس المحاسبة.

يتكون مكتب المحاسبة والحافظة من الأقسام الفرعية التالية:

- القسم الفرعي للمحاسبة العامة؛
- القسم الفرعي للمنح؛
- القسم الفرعي للحافظة؛
- القسم الفرعي لحساب التسيير والأرشيف.

3. مكتب التسديد والتحصيل: من بين مهامه:[6]

- ضمان مركزت وتسديد أوامر الصرف وحوالات الدفع المقبولة كنفقات من ميزانية الدولة والولاية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والحسابات الخاصة بالخزينة الواجبة الدفع من حسابات أمين

[5] المادة 4 من القرار المؤرخ في 2005/09/07، المحدد لتنظيم خزينة الولاية وصلاحياتها

[6] المادة 5 من القرار المؤرخ في 07 /2005/09، المحدد لتنظيم خزينة الولاية وصلاحياتها

الخزينة الولائية.

- ضمان مسك محاسبة الاعتمادات والتحقق من توفرها قبل تسديد كل أمر بالصرف أو حوالة دفع؛
- ضمان تقييد المبالغ المعاد تخصيصها ضمن الحسابات وتسويتها وتصفيتها؛
- ضمان تقييد سندات الدفع المؤشر عليها ضمن الحسابات وتسويتها وتصفيتها؛
- ضمان التكفل بالمعارضات الإدارية والقضائية وتنفيذها وتصفيتها؛
- إعداد كشوفات وحالات مفصلة للمبالغ المتبقية والواجب تحصيلها.

يتكون مكتب التسديد والتحصيل من الأقسام الفرعية التالية:

- القسم الفرعي للمعارضات؛
- القسم الفرعي للاعتمادات والأموال المتوفرة؛
- القسم الفرعي لمحاسبة التسديدات؛
- القسم الفرعي للتسديد؛
- القسم الفرعي للتحصيل.

.4**مكتب المراقبة والتحقيق:**[7] يكلف هذا المكتب بما يلي:

- إعداد وتنفيذ البرنامج السنوي للتفتيش والمراقبة؛
- ضمان التحقق حسب الوثائق وفي عين المكان للتسيير المالي والمحاسبي للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ومؤسسات التربية والتعليم المتواجدة على مستوى الولاية؛
- ضمان فحص مشروعية النفقات والطابع الإبرائي لها؛
- السهر على تنفيذ ومتابعة عمليات تنظيم التسيير المحاسبي والمراقبة؛
- إعداد محاضر وتقارير المراقبة والمذكرات التلخيصية وكذا تقرير سنوي لتنفيذ برنامج التفتيش.

يتكون مكتب المراقبة و التفتيش من:

- القسم الفرعي للمراقبة والتدقيق؛
- من 04 إلى 06 فرق تفتيش توضع كل فرقة منها تحت سلطة رئيس فرقة واحد؛

[7] المادة 6 من القرار المؤرخ في 07 /2005/09، المحدد لتنظيم خزينة الولاية وصلاحياتها

5. مكتب إدارة الوسائل وحفظ الأرشيف: [8]ويتمثل دوره في:

- ضمان سير و صيانة الأملاك المنقولة والعقارية للخزينة؛
- السهر على حفظ الأرشيف؛
- متابعة التسيير الإداري لموظفي المركز المحاسبي.

يتكون مكتب إدارة الوسائل وحفظ الأرشيف من الأقسام الفرعية التالية

- القسم الفرعي للموظفين والوثائق والتكوين؛
- القسم الفرعي للوسائل والصيانة والأمن وحفظ الأرشيف.

6. مكتب تصفية عمليات خزائن البلديات والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية: [9] يكلف هذا المكتب بما يلي:

- مراقبة التكفل بأوامر الإيرادات الخارجة عن الضرائب وأملاك الدولة والتي يوكل تحصيلها إلى خزائن البلديات والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية؛
- مركزت المعطيات الإحصائية التي يعدها أمناء خزائن البلديات والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية؛
- السهر على تصفية حسابات التسيير للبلديات والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية والمؤسسات العمومية المحلية التي يقدمها أمناء الخزائن المسيرون.

يتكون مكتب تصفية عمليات خزائن البلديات والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية من الأقسام الفرعية التالية:

- القسم الفرعي لمتابعة المراقبة؛
- القسم الفرعي لتصفية الحسابات.

7. **مكتب مراقبة ميزانية البلديات والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية:** [10]يكلف ب:

- مراقبة الميزانيات الابتدائية والإضافية ورخص فتح الاعتمادات للبلديات والمؤسسات العمومية

[8] المادة 7 من القرار المؤرخ في 07 /2005/09، المحدد لتنظيم خزينة الولاية وصلاحياتها

[9] المادة 8 من القرار المؤرخ في 07 /2005/09، المحدد لتنظيم خزينة الولاية وصلاحياتها

[10] المادة 9 من القرار المؤرخ في 07 /2005/09، المحدد لتنظيم خزينة الولاية وصلاحياتها

المحلية التي تضمن تسييرها المالي خزائن البلديات؛

- مراقبة تنفيذ الإيرادات المتوقعة ضمن ميزانيات هذه البلديات والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية والمؤسسات العمومية المحلية.

يتكون مكتب مراقبة ميزانيات البلديات والقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية من:

- القسم الفرعي لمتابعة عمليات الميزانية؛
- القسم الفرعي لمتابعة عمليات التحصيل؛
- يتكون من فرقة إلى فرقتين تفتيش توضع كل فرقة منها تحت سلطة رئيس فرقة واحد.

8. مكتب الإعلام الآلي[11]: يكلف هذا المكتب بما يلي:

- تجسيد العمليات التي تبادر بها المصالح المركزية؛
- وضع التطبيقات واستغلالها؛
- ضمان أمن المعطيات والتطبيقات؛
- توفير المعلومات الخاصة بتشغيل النظام.

يتكون مكتب الإعلام الآلي من الأقسام الفرعية التالية:

- القسم الفرعي لمتابعة التطبيقات؛
- القسم الفرعي لمتابعة التجهيزات.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لخزينة ولاية أدرار

بعد شرح مصالح ومهام المنوطة بخزينة ولاية أدرار يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لها من خلال المخطط التالي:

[11] المادة 10 من القرار المؤرخ في 07 /2005/09، المحدد لتنظيم خزينة الولاية وصلاحياتها

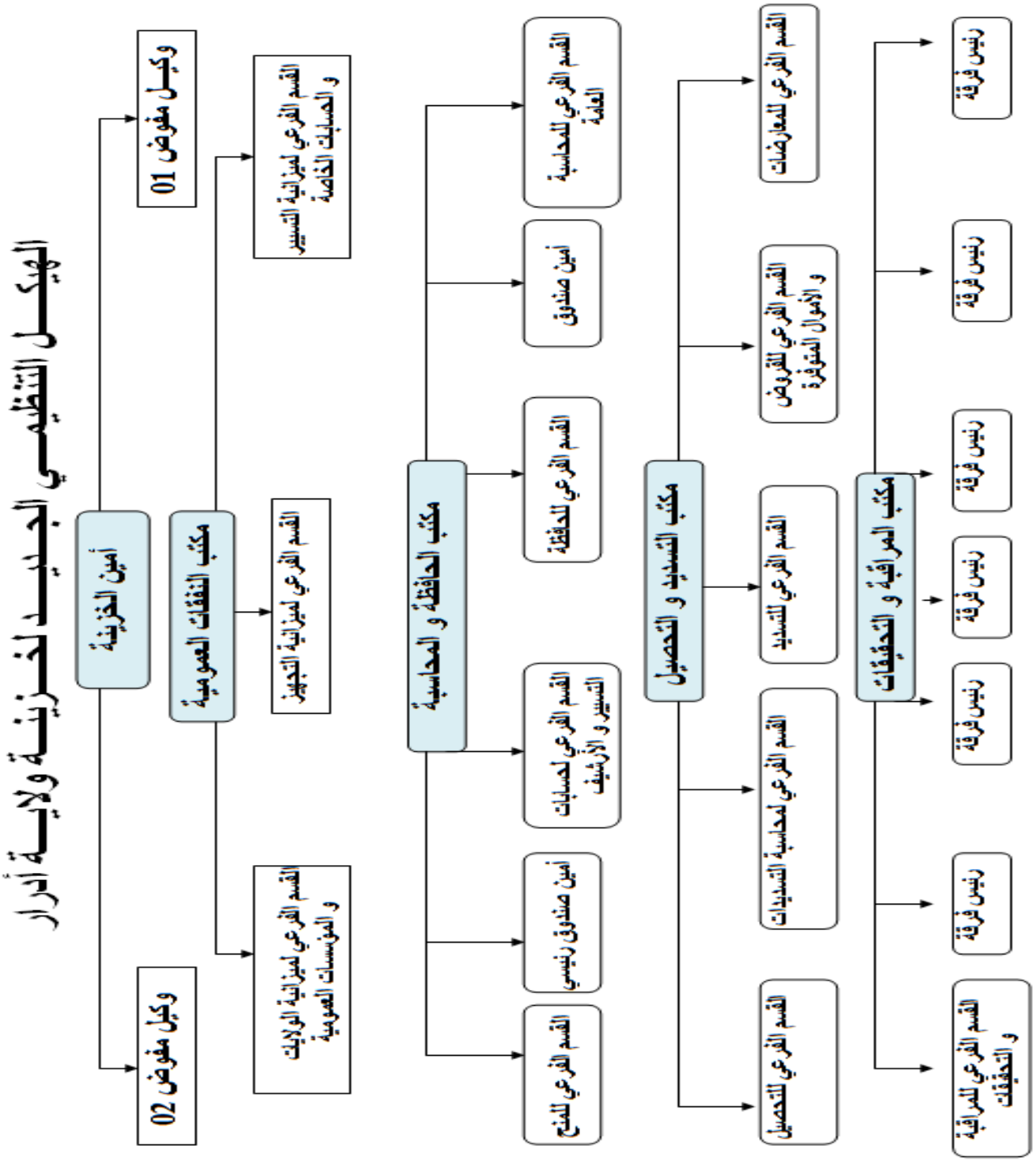

شكل رقم 01: التنظيم الهيكلي لخزينة ولاية أدرار

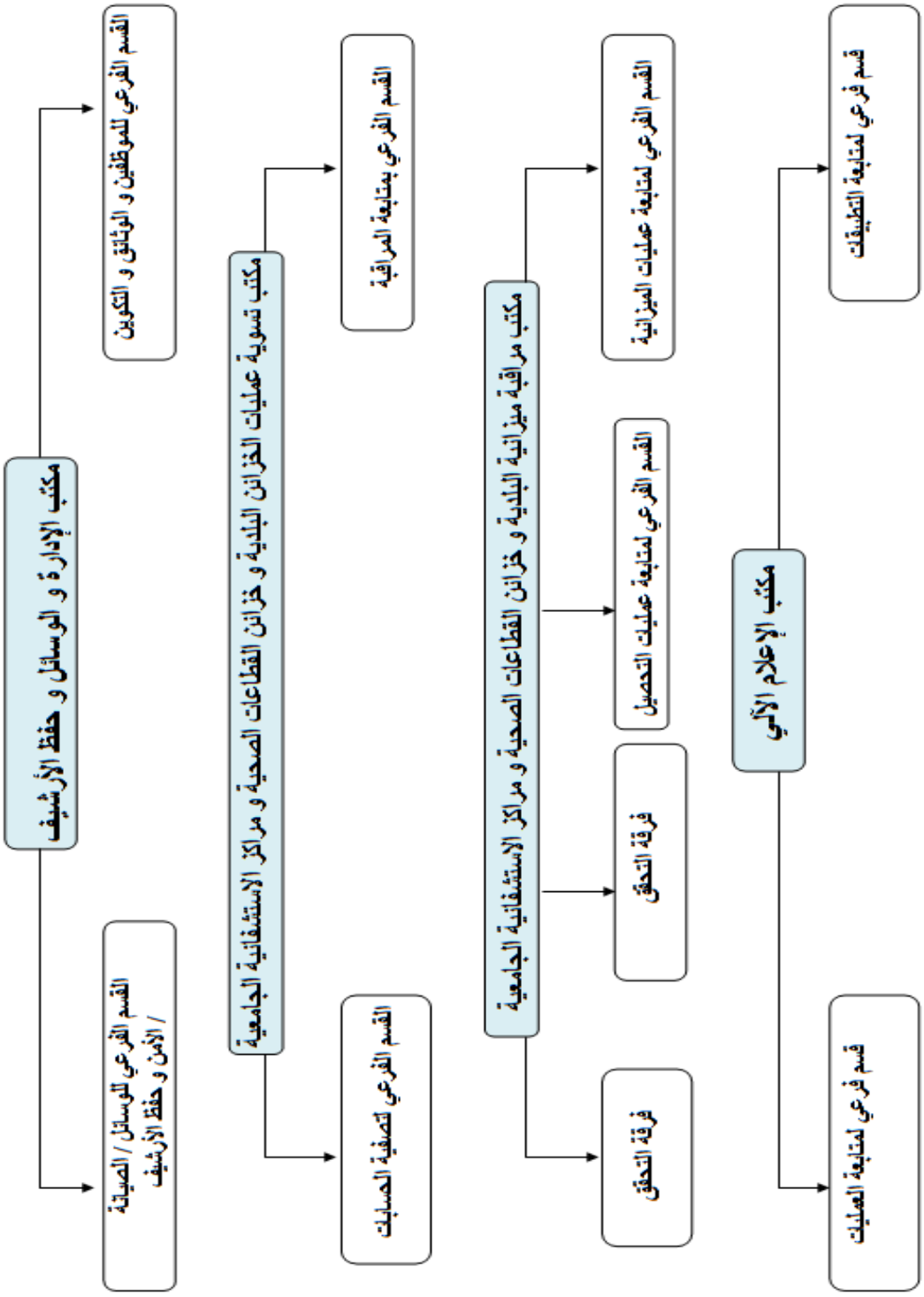

المصدر: وثيقة مستلمة من خزينة ولاية أدرار

المبحث الثاني: دراسة حالة تنفيذ النفقات في خزينة ولاية أدرار

تعتبر خزينة ولاية ادرار ادارة مالية مخول لها الرقابة على نفقات المؤسسات العمومية التابعة لاقليم الولاية وهذا ما سنتطرق له في هدا المبحث من خلال ثلاثة مطالب ;

المطلب الأول: رقابة المحاسب العمومي على تنفيذ النفقات العمومية:

أولا: إجراءات رقابة المحاسب العمومي على تنفيذ النفقات العمومية:

يمارس المحاسب العمومي رقابته قبل قبوله لأي نفقة عن طريق:[12]

1.التأكد من صفة الآمر بالصرف أو المفوض له: يجب على المحاسب العمومي أن يتحقق من أن الممضي على الحوالة هو الموظف المؤهل الذي له سلطة الإمضاء، أي يجب أن تكون له صفة الآمر بالصرف أوالمفوض له.

2.التأكد من شرعية النفقة العمومية قبل الموافقة عليها: وذلك عن طريق التأكد من مطابقة العملية مع القوانين واللوائح المعمول بها، ومن صحة عملية تصفية النفقات.

3.التأكد من توفر الاعتمادات: يتحقق المحاسب العمومي من أن الاعتمادات كافية لتسديد النفقة، من خلال قسم القروض والأموال المتوفرة في الخزينة، دوره الأساسي تتبع كل النفقات التي صرفت فعليا من أول السنة المالية إلى آخرها والرصيد الباقي، زيادة على ذلك تأشيرة المراقب المالي تبرر ذلك فهي تسهل من مهمة المحاسب العمومي.

4. التحقق من عدم انقضاء الدين بالتقادم الرباعي: يجب أن يتأكد من أن الديون لم تسقط آجالها، أي لم تنقضي عليها أربع سنوات ابتداء من أول يوم من السنة المالية التي أصبحت فيها مستحقة مما لم تنص أحكام قانون المالية صراحة على خلاف ذلك. فالديون التي تقع على عاتق الدولة والتي لم تدفعها في أجل أقصاه أربع (4) سنوات تسقط نهائيا ولا تدفع من طرف الهيئة العمومية، غير أنه لا يمكن إسقاط حق الدائن في الحالات التالية:

- فعل الإدارة؛

[12] المادة 36 من القانون 90-21.

- وجود عائق مبرر منع الدائن من المطالبة بحقه؛
- في حالة إذا تعلق الأمر بالعاجزين والأشخاص المحكوم عليهم بجنح جنائية إذ لم يكن لديهم ممثل قانوني؛
- في حالة الطعن أمام جهة قضائية إلى غاية صدور القرار القضائي الذي يثبت حق الدائن.

5. التأكد من تواجد التأشيرات الرقابية: المنصوص عليها في القوانين واللوائح السارية.

6.التحقق من أن الديون ليست محل معارضة: يجب على المحاسب العمومي التحقق من عدم وجود معارضة على الدفع، أي بالنظر إلى التسوية المادية للدائن أمام الأجهزة العمومية للدولة (بنوك، مصالح الضرائب...الخ)، كما يجب التحقق من أن المبلغ المدفوع هو لصالح الدائن الحقيقي أو ممثله الشرعي.

7. التأكد من انجاز الخدمة: إن المحاسب العمومي لا يقوم بعملية الدفع إلا بعد التحقق والتأكد من انجاز الخدمة، وذلك بالرجوع إلى الوثائق الثبوتية لأداء الخدمة وعملية التصفية، حيث تحتوي وثيقة التصفية على عبارة "تصفية بعد الخدمة المنجزة".

ثانيا. النتائج المترتبة على رقابة المحاسب العمومي على تنفيد النفقات العمومية:

1. الحالة الأولى: إذا كانت النفقة محل التنفيذ متطابقة مع القوانين والتنظيمات المعمول بها، فإن المحاسب العمومي يقوم بإتمام عملية الدفع دون اعتراض أو تحفظ.[13]

2. الحالة الثانية: يمكن للمحاسب العمومي رفض صرف النفقات أثناء رقابته في حال اكتشافه لخطأ يمس بشرعية النفقة، وهناك نوعين من الرفض:

- الرفض المؤقت: يكون الرفض مؤقتا في حالة إذا كان السبب قابل للتصحيح وبإمكان الآمر بالصرف استدراكه، وغالبا ما يكون في الأخطاء الشكلية أوالحسابية، كالخطأ في حساب جاري، خطأ في العمليات الحسابية في الفاتورة، أو كغياب الإمضاء. وبالتالي يقوم الآمر بالصرف بتصحيحها ثم يعيد إرسالها للمحاسب العمومي لصرفها. ويستلزم القانون أن يكون الرفض المؤقت بواسطة مذكرة رفض تشمل كل الأخطار ومبرراتها.

[13] فيصل محمد، عنبر سلسمان، دور المحاسبة العمومية في الرقابة على نفقات الهيئات الحكومية الجزائرية، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد، 4، 2017، ص374.

- الرفض النهائي: هو رفض قطعي، ويكون في حالات الخطأ غير القابل للتصحيح، أو أن الملاحظات المذكورة في مذكرة الرفض لم تأخذ بعين الاعتبار، في هذه الحالة يصدر المحاسب العمومي مذكرة الرفض النهائية.

وفي حالة رفض المحاسب العمومي صرف النفقة رفضا نهائيا يلجأ الآمر بالصرف إلى التسخيرة والتي نوضحها في النقطة الموالية:

ثالثا: تسخير المحاسب العمومي:

يمكن للآمر بالصرف في حالة الرفض النهائي لدفع النفقة أن يطلب من المحاسب العمومي كتابيا وتحت مسؤوليته أن يصرف النظر عن هذا الرفض عن طريق التسخيرة، [14] ويجب أن يتضمن الأمر بالتسخير زيادة على الأسباب المبررة لذلك عبارة " يطلب من المحاسب أن يدفع " في كل عملية إنفاق مرفوض دفعها. [15] إذا امتثل المحاسب العمومي للتسخير، تبرأ ذمته من المسؤولية الشخصية والمالية،[16] وعليه أن يرسل تقريرا إلى الوزير المكلف بالمالية خلال خمسة عشر (15) يوما مع ذكر الأسباب الداعية إلى الرفض.[17]

تبقى للمحاسب العمومي سلطة رفض صرف النفقة والامتثال للآمر بالصرف، إذا كان الرفض معللا بأحد الأسباب التالية:[18]

- عدم توفر الاعتمادات المالية ما عدا بالنسبة للدولة؛
- عدم توفر أموال الخزينة؛
- انعدام إثبات الخدمة (الملتزم بها من طرف الدائن المستحق للنفقة)؛
- طابع النفقة غير الإبرائي(أي أنها لا تبرئ الهيئة العمومية من الدين الذي على عاتقها)؛
- انعدام تأشيرة مراقبة النفقات الموظفة أو تأشيرة لجنة الصفقات العمومية المؤهلة إذا كان ذلك منصوصا عليه في التنظيم المعمول به.

---

[14] المادة 1 من المرسوم التنفيذي 91-314، المؤرخ في 7 سبتمبر 1991، المتعلق بإجراء تسخير الآمرين بالصرف للمحاسبين العموميين.

[15] المادة 2 من المرسوم التنفيذي 91-314.

[16] بوبقرة الشيخ، مراقبة تنفيذ النفقات العامة في ظل الإصلاحات الجديدة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2007، ص93.

[17] المادة 3 من المرسوم التنفيذي 91-314.

[18] المادة 48، القانون 90-21.

وبالتالي تجدر الإشارة إلى أن إجراء التسخير يحد من فعالية رقابة المحاسب العمومي، وذلك لإجباره على تنفيذ نفقات عمومية كانت محل رفض من طرفه.

المطلب الثاني: إجراءات الرقابة القبلية لخزينة ولاية أدرار على تنفيذ وتسديد النفقات:

تأتي النفقات العمومية المتعلقة بالتسيير إلى الخزينة على العموم في صورتين، إما تمثل أجور ورواتب الموظفين، وإما أن تكون على شكل سند طلب أو فاتورة وهي متشابهة بالنسبة للميزانيات الثلاثة(الدولة، الولاية، الهيئات ذات الطابع الإداري).

أولا: وثائق إثبات النفقات الخاصة بتسديد الأجور والمرتبات في خزينة الولاية ادرار:

عند القيام بتنفيذ نفقات التسيير في تسديد الرواتب والأجور يستلزم وجود الوثائق التالية:

– يومية الحوّالات (Le journal des mandats [19]) والتي تحتوي على أرقام الحوّالات الصادرة من طرف الإدارة المعنية ومبالغها؛

– الحوّالة[20] في ثلاثة نسخ بيضاء صفراء وزرقاء والتي تحتوي على المعلومات المتعلقة بالهيئة العمومية المصدرة لها، وكذا الآمر بالصرف والرقم الخاص به (مدونة الآمرين بالصرف) وكذا سنة التسيير بالإضافة إلى المستفيد من الدفع وطريقة الدفع، بالإضافة إلى المبلغ المسدد بالأرقام والأحرف؛

– بيان المصفوفة (Etat matrice [21]) والتي يتم الالتزام بها بالنسبة للأجور خلال عام كامل، والتي يمكن أن تكمل ببيان مصفوفة تكميلي، وهي تحتوي بالإضافة إلى تأشيرة المراقب المالي مختلف مكوّنات أجور الموظفين لعام كامل؛

– البيان الإسمي(Etat nominative [22]) يبين لكل موظف الرتبة، الوظيفة، الوضعية العائلية، الصنف إذا كان دائم (أو مؤقت)، الأجر الشهري الخام، رقم حسابه، المنح العائلية، التعويضات والمنح المختلفة، الاقتطاعات المطبقة، المبلغ الصافي للدفع؛

– بطاقة الالتزام فيما يخص مصاريف المهمات؛

– الأوامر بالمهمات تحتوي على سبب التنقل وتاريخ وساعة الذهاب والعودة؛

– كشف مصاريف التنقل الخاصة بالمهمات يحتوي على بيان أداء الخدمة وجميع الأوامر بالمهمات؛

– بيانات الاقتطاعات الخاصة بالاقتطاعات المطبقة؛[23]

[19] ملحق رقم 29، ص 140.
[20] ملحق رقم 30، ص ص 141-142.
[21] ملحق رقم 31، ص ص 143-144.
[22] ملحق رقم 32، ص 145.
[23] ملحق رقم 33، ص ص 146-147

– أوامر التحويل[24] لكل موظف على حدى تبين المبلغ المدفوع واسم ورقم حساب الموظف؛
بيان التحويل؛[25]

وفي حالة استدراكات (rappels) الأجور أو المنح والتعويضات، يجب أن تحتوي على بيان تعديلي (Etat modificatif) مع بيان المصفوفة الأولي أو التكميلي.

وكمثال عن عملية تسديد هده النفقات الملحق رقم 1 الذي يوضح عملية تسديد أجور موظفي مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار حيث يتضمن حوالة الدفع ومرفقاتها للسنة المالية 2022.

ثانيا: وثائق الإثبات النفقات بتسديد فاتورة اللوازم أو الخدمات في خزينة ولاية ادرار :

تتمثل هذه الوثائق في يومية الحوّالات وحوّالة الدفع وبطاقة الالتزام بنفس المواصفات السابقة الذكر وكذا بيان الدفع وبيان التحويل وأمر وإشعار التحويل، هذا بالإضافة إلى إثبات الخدمة والمتمثلة عادة في الختم والإمضاء على ظهر الفاتورة، والتي يجب أن تحتوي على المعلومات المذكورة في المرسوم التنفيذي رقم 05-468 والمتضمن شروط تحرير الفاتورة والمتمثلة فيما يلي:

تاريخ التحرير والرقم التسلسلي؛

- هوية المنتج أوالموزع أومقدم الخدمات (اللقب والاسم والمحل التجاري، الشكل القانوني للمؤسسة أو طبيعة النشاط المباشر، العنوان، رقم التسجيل أو القيد، الرقم الجبائي والختم)؛

التعريف بالزبون؛

- طبيعة السلعة أو الخدمة (التسمية، الكمية، سعر الوحدة، طبيعة الضريبة ونسبتها،السعر الإجمالي دون رسوم ومع احتساب الرسوم بالأرقام والأحرف)؛

كذلك في حالة عدم الخضوع للضريبة يجب أن يكون هناك بيانا يبين ذلك؛

كيفية الدفع.

كذلك في حالة وجود عقد أو اتفاقية، كعقد الإيجار مثلا يجب أن تقدم نسخة منه إلى الخزينة.

بحيث يقوم المحاسب العمومي بالإجراءات التالية:

- مراقبة أرقام الحوّالات مع اليومية المرفقة؛

[24] ملحق رقم 34، .
[25] ملحق رقم 35،

- مراقبة تأشيرة وإمضاء الآمر بالصرف على مختلف الوثائق، وكذا بيان أداء الخدمة فيما يخص الفواتير وكشف مصاريف التنقل؛
- مراقبة تأشيرة المراقب المالي على بطاقة الالتزام أو بيان المصفوفة؛
- مراقبة صحة حسم النفقة (الانتماء الميزاني)، وكذا الطابع الإبرائي لها (المعلومات المتعلقة بالمستفيدين)؛
- تصفية النفقة (أي تحديد قيمتها بدقة) ومقارنة المبالغ الموجودة في الوثائق الثبوتية مع مبلغ الحوّالة ومبلغ الالتزام؛
- مراقبة إذا لم يسقط أجل دفع النفقة عن طريق التقادم الرباعي.

والملحق رقم 2 يوضح فاتورة تسديد خدمات ومرفقاتها للسنة المالية 2022

وبعد الانتهاء من عملية المراقبة توجد حالتين لرفض حوالة الدفع وهما:

- ✔ إما أن تكون المعلومات ناقصة وبالتالي يحرر العون المكلف بالرقابة مذكرة تحقيق تبين النقائص الموجودة وترسل إلى الآمر بالصرف من أجل استكمالها؛
- ✔ او أن تكون النفقة غير مطابقة للقوانين والتشريعات المعمول بها وبالتالي يحرر العون "مذكرة رفض " ترسل إلى الآمر بالصرف؛

أما في حالة إدا كانت المعلومات كاملة ومطابقة للقانون، وبالتالي يقوم العون بتقسيم الوثائق كما يلي:

وثائق الإثبات توضع مع الحوالة البيضاء؛

الحوالة الصفراء للأرشيف؛

الوثائق المتعلقة بالدفع مع الحوّالة الزرقاء.

ثم يضع إمضاءه أو ختمه على الحوالة ويرسلها إلى مكتب التحصيل والتسديد.

وتمر هده الوثائق على مستوى المكاتب التالية:

1. **مكتب النفقات العمومية:** يراقب أمين الخزينة من خلال قسم ميزانية التسيير، كل من الحوالة والوثائق الثبوتية المرفقة بها للتأكد من صحة النفقة، والمتمثلة في:
2. **مكتب التحصيل والتسديد:**

بعد ما تم التأكد من شرعية العملية وتطابق المبالغ المذكورة في مختلف الوثائق، يتم تحويل ملف النفقة على مستوى هذا المكتب ليمر بالأقسام التالية:

– قسم المعارضات: يتم التأكد من وجود معارضات أو لا على المستفيدين من الدفع (حجز ما للمدين لدى الغير saisie-arrêt؛ إشعار لغير الحائزين ATD). وغالبا ما تكون معارضات فمثلا في حوالة دفع الأجور يكون الاقتطاع بسبب الغياب ، أو الوفاة ، أو استقالة موظف ما ، هنا يبقى على الآمر بالصرف تحرير سند تحصيل من أجل استرجاع الأموال المقبوضة بغير وجه حق ويقدم لقسم المعارضة والتحصيل من أجل القيام بإجراءات التحصيل اللازمة عن طريق تبليغ المعني أو دويه بضرورة استرجاع المبالغ المقبوضة بغير حق ، وهنا نلاحظ ان الخزينة العمومية تقوم بترشيد النفقات عن طريق هدا الاجراء.

أما في حالة فاتورة اللوازم أو الخدمات مثلا تكون المعارضة عند عدم وجود وثائق إثبات النظام الضريبي الذي يخضع له المورد (C20)

ويمكن توضيح عملية الاقتطاع على مستوى قسم المعارضات من خلال الملحق رقم 3.

– قسم الاعتمادات والأموال: يتم التأكد من وجود الاعتمادات في الباب المخصص للنفقة المعنية، ويتم خصم مبلغ الحوّالة من الرصيد المتبقي من الاعتمادات المخصصة لنفقة الحوّالة، وفي حالة عدم توفر الاعتمادات أو الأموال يتم رفض عملية الدفع وإعلام الآمر بالصرف بذلك من خلال م ذكرة رفض مؤقت، والتي يظهر مثال عنها في الملحق رقم 4.

ثالثا: وثائق الإثبات الخاصة بتسديد نفقات التجهيز في خزينة الولاية ادرار

بعد انخفاض أسعار البترول منتصف سنة 2014 لجأت الدولة إلى سياسات ترشيدية للحد من إسراف المال العام لدولة ، حيث في سنة 2016 قامت وزارة المالية بإرسال برقيات إلى جميع الهيئات التابعة لها من اجل الحد من التبذير والاسراف، والمطالبة بالتسيير العقلاني للمال العام ودالك عن طريق تجميد بعض المشاريع الغير منشأة للقيمة ، تجميد اجراءات التوظيف والتكفل به الغاء بعض المشاريع وتحويل مبالغها الى قطاعات أكثر نفعا للمجتمع لذلك سنتطرق إلى تعريف الصفقات العمومية، ثم نتابع إجراءات عملية رقابة خزينة ولاية أدرار على صفقة انجاز .

إن ميزانية التجهيز العمومي بالجزائر تحكمها ضوابط وآليات قانونية صارمة، باعتبار هذا النوع يتطلب عادة اعتمادات مالية ضخمة، فوضع المشرع إطار قانوني خاص مستقل بذاته يتولى تنظيم هذا النوع من الميزانيات اصطلح عليه " قانون الصفقات العمومية "، غير أن آخر مرسوم رئاسي الصادر سنة

2015 أطلق عليه تسمية " تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام "، كأسلوب حديث للتمويل والانجاز والتسيير، وهذا كله لضمان نجاعة الطلبات العمومية والاستعمال الحسن للأموال العمومية.

وعرفها المرسوم 15-247[26] على أنها عقود مكتوبة، تبرم بمقابل مع متعاملين اقتصاديين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم لتلبية حاجات المصلحة المتعاقدة في مجال الأشغال واللوازم والخدمات والدراسات.[27]

ولإبرام صفقة عمومية يشترط بلوغ حدود مالية معينة وهي كالتالي:[28]

* بالنسبة للأشغال واللوازم، يجب أن لا يقل المبلغ عن 12.000.000.00دج.
* أما بالنسبة للخدمات والدراسات، فيجب أن لا يقل المبلغ عن 6.000.000.00دج.

تبرم الصفقات العمومية وفقا لإجراء طلب العروض [29] الذي يشكل القاعدة العامة، أو وفقا لإجراء التراضي.[30]

وتمر عملية إبرام الصفقة العمومية بعدة مراحل كما في المثال التالي:

1 -التعريف بالمشروع (تسجيل العملية) يتضمن مايلي:

- اسم العملية: انجاز مقر فرقة الجمارك ببلدية س. (PCCE[31] Tranche 2012)
- المشروع: الحصة رقم 01: انجاز الإدارة.
- المسير: والي ولاية أدرار الممثل من طرف مدير التجهيزات العمومية لولاية أدرار.
- المصلحة المتعاقدة: مديرية التجهيزات العمومية لولاية أدرار.
- مقاولة الانجاز: الاسم واللقب.
- طريقة التعاقد: طلب عرض وطني محدود.

---

[26] المرسوم 15-247، المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام، ج ر، العدد 50، الجزائر، 2015.

[27] المادة02، المرسوم 15-247، المرجع نفسه.

[28] المادة 13، المرسوم 15-247، المرجع نفسه أعلاه.

[29] طلب العروض هو إجراء يستهدف الحصول على عدة عروض من متعهدين متنافسين مع تخصيص الصفقة للمتعهد الذي يقدم أحسن عرض من حيث المزايا الاقتصادية.

[30] التراضي هو إجراء تخصيص صفقة لمتعامل متعاقد واحد دون الدعوة الشكلية إلى المنافسة .

[31] PCCE : برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

- مبلغ الصفقة: تقدر تكاليفها التقديرية بما قيمته: واحد وعشرون مليون وأربعمائة وخمسة وخمسون ألف وثلاثمائة وخمسون دينار جزائري وخمسة وعشرون سنتيم (21.455.350,25دج). وتقدر التكاليف النهائية بما قيمته: أربعة وعشرون مليون وخمسمائة وأربعة وسبعون ألف ومائتان وتسعون دينار جزائري وثلاثة وخمسون سنتيم (24.574.290,53دج.(
- مدة الانجاز: 08 أشهر.
- الأمر بالخدمة:01 . 27/11/2014
- تاريخ نهاية الأشغال: 2019/03/25 (رغم أن مدة الانجاز هي 8أشهر، إلا أنه تم إيقاف العمل واستئنافه عدة مرات، وهذا ما سنوضحه فيما يلي).
- الرقم التحليلي: رقم العملية:NK5.855.8.262.101.12.01 حيث:
  - **NK:** اسم البرنامج: برنامج عادي.
  - **5:** طبيعة تمويل المشروع (تمويل نهائي)
  - **855:** رقم الفصل الذي ينتمي إليه المشروع (الجمارك).
  - **8:** رقم المادة.
  - **262.101:** ترقيم المسير الرئيسي (والي ولاية أدرار)، وهو رمز يتكون من 6 أرقام محدد في سجل موجود على مستوى وزارة المالية والتي تحدد نوعية المسير، حيث:
    - **262:** الرقم الذي يحدد الآمر بالصرف و هنا هو الوالي.
    - **101:** ولاية أدرار
  - **12:** السنة المنشأ فيها المشروع.
  - **01:** الرقم التسلسلي للعملية.

2 –التزام الصفقة:

بعدما حددت المصلحة المتعاقدة (مديرية التجهيزات العمومية لولاية أدرار) حاجاتها المتمثلة في انجاز مقر الجمارك بتيميمون، قامت بإعداد دفتر شروط ترعى فيه طبيعة المشروع والإمكانيات الواجب توفيرها (التقنية والمالية) لهذا المشروع.

3 –رقابة لجنة الصفقات العمومية الولائية على مشروع الصفقة:

قدمت المصلحة المتعاقدة نسخة من دفتر الشروط للجنة الصفقات العمومية الولائية، من أجل

دراسته ومطابقته مع دفتر الشروط الإدارية والقوانين سارية المفعول، ثم منح مقرر التأشيرة ممضية من طرف رئيس لجنة الصفقات العمومية.

وبعد حصول دفتر الشروط على تأشيرة لجنة الصفقات العمومية لولاية أدرار، قامت المصلحة المتعاقدة بالإعلان عن المنافسة حسب الشروط والكيفيات المحددة ضمن دفتر الشروط. وبعد تحديد لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض للمتحصل على النقطة التقنية المحددة، قامت المصلحة المتعاقدة بمنح الصفقة (المنح المؤقت)لأحسن عرض (الاسم واللقب)، بعدها تم إرسال مشروع الصفقة التي تم اختيارها إلى لجنة الصفقات العمومية الولائية، لكي تقوم هذه الأخيرة بمراقبة مدى احترام لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض للإجراءات القانونية في اختيار المتعامل المتعاقد المستفيد من الصفقة، ومطابقة مشروعه مع دفتر الشروط المصادق عليه سابقا، ثم بعد ذلك تقوم اللجنة بتسليم تأشيرتها لتنفيذ الصفقة، بحيث تمنح هذه التأشيرة المشروعية للعقد الذي تلتزم بموجبة المصلحة المتعاقدة بدفع النفقة.

4 -رقابة المراقب المالي على الصفقة:

بعد حصول الصفقة على تأشيرة لجنة الصفقات العمومية، تبادر المصلحة المتعاقدة بإعداد بطاقة الالتزام لتعرضها على المراقب المالي من أجل تأشيرها.

يقوم المراقب المالي بالتأشير على بطاقة الالتزام بعد اطلاعه على محتوى هذه البطاقة ومطابقته مع مضمون الصفقة المصادق عليها، وبعد التأكد من وجود وكفاية الاعتمادات الممنوحة والمخصصة قانونا لهذه العملية يقوم بالتأشير على هذه البطاقة. بحيث تعد تأشيرة المراقب المالي التي يمنحها قبل انجاز الصفقة بمثابة ضمان وتأكيد وجود الاعتمادات المالية التي تسمح بإبرام الصفقة.

بعد المراحل السابقة يتم استرجاع النسخة المصادق عليها إلى المصلحة المتعاقدة ليقوم الآمر بالصرف بالإمضاء عليها لتصبح نهائية، ثم يصدر أمر بدء الخدمة (ordre de service) ويرسله للمتعاقد حتى ينطلق في انجاز المشروع، يعد تاريخ استلام أمر بدء الخدمة بداية احتساب آجال التنفيذ، ولا يصح أمر بدء الخدمة إلا بعد استلامه من طرف المتعامل المتعاقد، وذلك بالإمضاء ووضع الختم وتاريخ الاستلام.

بعد استلام المتعامل المتعاقد للأمر بالخدمة، يشرع في الانجاز، وكلما أنجز شطرا من الأشغال يقدم وضعية أشغال(situation de travaux) شهرية، تكون هذه الوضعية مرقمة من الوضعية الأولى إلى غاية الوضعية الأخيرة. هذه الوضعيات تثبت الانجاز الفعلي للأجزاء المنجزة.

5 -رقابة الخزينة العمومية على الصفقة:

يأتي دور الخزينة في المرحلة الأخيرة من تنفيذ الصفقة، وهي مرحلة تسديد النفقة، وهنا يتوجب على أمين الخزينة (من خلال قسم التجهيز، قسم المعارضات، ثم قسم القروض والأموال المتوفرة) التأكد من مدى احترام القوانين والأنظمة سارية المفعول انطلاقا من المرحلة الأولى إلى آخر مرحلة وهي تسديد النفقة العمومية.

وتمر عملية رقابة وتسيد الصفقة كما يلي:

يتم إيداع ملف الصفقة العمومية لدى الخزينة عند تقديم المتعامل المتعاقد وضعية الأشغال الأولى للآمر بالصرف، بحيث يقوم هذا الأخير بإصدار حوالة دفع (mandat de paiement) ويرفقها بالوثائق التبريرية اللازمة من أجل البدء في تسديد مستحقات المتعامل المتعاقد، ويقوم بإيداعها لدى الخزينة العمومية.

تتمثل الوثائق التبريرية التي ترفق مع الحوالة في:

- نسختان من الصفقة مؤشر عليها من طرف لجنة الصفقات العمومية والمراقب المالي.
- نسختان من وضعية الأشغال رقم1 (الكشف الجزئي للأشغال المنجزة في الوضعية 1[32]+ حوصلة الوضعية1.([33]
- نسختان من أمر بدء الأشغال [34] .((ODS
- نسختان من بطاقة الالتزام القانوني للصفقة.[35]
- نسختان من بطاقة الالتزام المحاسبي. [36]

[32] الملحق رقم 1،.
[33] الملحق رقم 2.
[34] الملحق رقم 3 .
[35] الملحق رقم 4.
[36] الملحق رقم 5،

- نسختان من بطاقة الدفع1 [37] .(fiche de paiement)
- نسختان من شهادة الدفع1.[38]
- مقررة تأشيرة لجنة الصفقات العمومية. [39]
- نسختان من كفالة حسن التنفيذ.

1. على مستوى مكتب النفقات العمومية: يتم استلام الحوالة على مستوى مكتب النفقات العمومية، ويتم تسجيلها في سجل خاص[40] يحدد رقم وتاريخ الحوالة، بحيث يجب أن تكون هذه الأخيرة مرقمة ومؤرخة، ويجب أن يكون الرقم متسلسلا دون انقطاع حسب نوعية الميزانية ابتداء من أول سنة إلى غاية غلق السنة المالية.

1.1 على مستوى القسم الفرعي لميزانية التجهيز العمومي: يشرع المحاسب العمومي في المراجعة والتحقق من الحوالة والوثائق المرفقة بها، بحيث تخضع لنوعين من الرقابة: رقابة شكلية ورقابة موضوعية.

1.1.1 الرقابة الشكلية :

تتم هذه الرقابة في المرحلة الأولى قبل البدء في فحص موضوع الصفقة، بحيث:

- يقوم المحاسب العمومي بالتأكد من حوالة الدفع [41]، والتي تكون في أربع نسخ لكل نسخة لون معين :

- الأصلية لون أبيض
- نسخة لونها أصفر
- نسخة لونها أزرق
- نسخة لونها وردي

[37] الملحق رقم 6.
[38] الملحق رقم7 .
[39] الملحق رقم 8.
[40] الملحق رقم 9،.
[41] الملحق رقم 10،.

النسخة البيضاء الأصلية مرفقة بالنسخة الصفراء والزرقاء تودع لدى المحاسب العمومي، والنسخة باللون الوردي تبقى لدى الآمر بالصرف.

2.1.1 الرقابة الموضوعية:

تتمثل في الرقابة من ناحية الموضوع في الاطلاع على بنود الصفقة ومدى تطابقها والقوانين والأنظمة سارية المفعول، حيث يقوم المحاسب العمومي بالاطلاع على الصفقة انطلاقا من الواجهة إلى آخر صفحة ومحتوى المواد أو البنود المتضمنة في هذه الأخيرة.

– بداية يتأكد المحاسب العمومي من الترقيم المتسلسل للحوالة وتاريخ إيداعها، حيث أن الحوالة لابد أن تودع لدى المحاسب في الشهر الذي أصدرت فيه.

– بعد التأكد من الترقيم والتاريخ، يشرع المحاسب في عملية التحقيق والاطلاع على المعلومات التالية:

- ❖ صفة الآمر بالصرف وهويته القانونية؛
- ❖ التأكد من إدراج وإسناد العملية في الميزانية في القطاع المعني.

بعدها يقوم المحاسب العمومي بمراجعة الوثائق التبريرية كالتالي:

1– يتأكد المحاسب العمومي من وجود كل المصادقات والتأشيرات التي تسبق إيداع ملف الصفقة على مستوى الخزينة العمومية وتتمثل في:[42]

- ❖ تأشيرة لجنة الصفقات العمومية الولائية؛
- ❖ تأشيرة المراقب المالي.

2– يتأكد من مطابقة كل المعلومات الواردة في مضمون ملف الصفقة العمومية والمتمثلة في:

- ❖ التعريف الدقيق للأطراف المتعاقدة؛
- ❖ الأشخاص المؤهلين قانونا لإمضاء الصفقة وصفتهم؛
- ❖ موضوع الصفقة محددا وموصوفا وصفا دقيقا؛

[42] الملحق رقم 11،

- ❖ المبلغ بالتفصيل؛
- ❖ شروط التسديد؛
- ❖ آجال تنفيذ الصفقة؛
- ❖ البنك محل الوفاء " المقر ورقم الحساب المفتوح باسم التعامل المتعاقد: BADR Agence de Adrar مفتوح بالإسم واللقب، رقم الحساب: 00300252101798300077...؛
- ❖ تاريخ توقيع الصفقة ومكانه: 2014/11/27 بالنسبة للمصلحة المتعاقدة، 2014/09/10 بالنسبة للمتعامل المتعاقد، بأدرار؛

ومقارنتها مع مقرر لجنة الصفقات العمومية وفي حالة وجود أي تعارض أو مخالفة للقوانين و الأنظمة سارية المفعول يتم رفض الصفقة مباشرة، كما يقوم بالاطلاع على مجموع البنود التالية:

- المستندات المكونة للصفقة من حيث العدد والطبيعة مثل رسالة التعهد، المقاييس التقديرية والكمية، جدول الأسعار الوحدوية، التصريح بالنزاهة؛
- آجال صلاحية العرض وهذا طبقا للآجال المحددة في دفتر الشروط وهي المدة التي تسبق اختيار العرض إلى غاية أمر انطلاق الأشغال (تمثل مدة تحضير العروض + 3 أشهر)؛
- التأمينات محددة وفق دفتر الشروط؛
- تسديد الوضعيات بحيث يتم تحديد مدة التقديم طبقا لبند الصفقة؛ حددت في هذه الصفقة بوضعية واحدة في الشهر؛
- كيفية تقييم الأشغال وهذا طبقا لمخطط المواصفات التقنية؛
- التسبيقات المتمثلة في التسبيق الجزافي والتسبيق على التموين إن وجدت.

1 -التسبيق الجزافي: لا يمكن أن يتجاوز 15% من إجمالي مبلغ الصفقة.

2 -التسبيق على التموين: لا يمكن أن يتجاوز 35% من المبلغ الإجمالي للصفقة، ويتم منح هذا التسبيق على السلع والمواد الأولية في حالة ما تعسر على المتعامل المتعاقد تسديد مستحقاتها شرط أن تكون لها علاقة مباشرة بموضوع الصفقة.

تجدر الإشارة إلى انه لا يجب أن يتجاوز مبلغ التسبيقين السابقين 50% من المبلغ الإجمالي للصفقة.

كما أنّ هذه التسبيقات الممنوحة للمتعامل المتعاقد يتم اقتطاعها شهريا من كل وضعية أشغال مقدمة إلى حين بلوغ 80% من إجمالي الصفقة العمومية "أي يجب أن يتم استرجاع مبلغ التسبيقات الممنوحة قبل تجاوز حد 80% من إجمالي الصفقة المدفوع للمتعامل المتعاقد".

في هذه الصفقة تمت الإشارة إلى عدم وجود التسبيقات في دفتر الشروط.

- الضمانات سواء ضمانات التسبيقات أو كفالة حسن التنفيذ.

1- ضمانات التسبيقات: ضرورة تقديم كفالة ضمان التسبيقين بنسبة 100%، لا توجد في هذه الصفقة نظرا لعدم وجود التسبيقات.

2- كفالة حسن التنفيذ أو اقتطاع الضمانات: كفالة حسن التنفيذ تخصم 5% من المبلغ الإجمالي للصفقة، أما اقتطاع الضمانات كما هو الحال بالنسبة لمثالنا هذا، فيتم تطبيق اقتطاع 5% على كل وضعية انجاز على هذه الصفقة طبقا لما ذكر في دفتر الشروط. كما يتضمن ضرورة تحويل إجمالي الإقتطاعات إلى كفالة ضمان؛

فالمحاسب العمومي لا يقوم بصرف أي نفقة دون توفر كفالة حسن التنفيذ مؤشرة وممضاة من طرف المؤسسة التي قامت بمنحها وفي العادة المؤسسات المالية مثل البنوك مع ضرورة اعتماد هذه الأخيرة من طرف البنك المركزي، كما يتأكد المحاسب العمومي في تسديد الصفقة من العناصر التالية:

- بطاقة الالتزام، والتي تكون في ثلاث نسخ بحيث:

❖ نسخة الخزينة تكون باللون الأصفر.

❖ نسخة المراقب المالي تكون باللون الأزرق.

❖ نسخة يحتفظ بها الآمر بالصرف ذات اللون الأبيض.

من محتوى بطاقة الالتزام من خلال التحقق من وجود تأشيرة المراقب المالي وتوقيع وختم الآمر بالصرف وصفته وكذا مبلغ العملية وطبيعتها ورقم الحصة اسم ولقب المتعامل المتعاقد.

- يراجع الأمر بالصرف (ODS) من حيث الإمضاءات (مصادقة صاحب المشروع وإمضائه من جهة، والمتعامل المتعاقد من جهة أخرى).

- يراجع بطاقة وضعية الأشغال عن طريق مطابقتها مع النموذج القانوني، بحيث تحتوي هذه البطاقة على كل المعلومات الخاصة بالمتعامل المتعاقد والمتعلقة بالمشروع. ويجب أن يتأكد المحاسب العمومي من وجود المصادقات والتأشيرات التالية:

❖ مصادقة وإمضاء صاحب المشروع: ختم مديرية التجهيزات العمومية لولاية أدرار؛ وختم القسم الفرعي لمديرية السكن والتجهيزات العمومية بتيميمون؛

❖ مصادقة وإمضاء مكتب الدراسات: مكتب الهندسة المعمارية ؛

❖ مصادقة وإمضاء المتعامل المتعاقد: مؤسسة أشغال البناء في مختلف مراحله، .

- يتحقق من كشف حساب الأشغال المنجزة، حيث يتضمن هذا الكشف التفصيل الكامل للجانب المالي والكمي لموضوع الصفقة وكذا المبلغ الإجمالي لها، بحيث يتأكد المحاسب العمومي من صحة العمليات، خاصة السعر الوحدوي والكمية المقابلة له، وصحة حساب المبالغ ويفيد هذا الكشف في الاطلاع على الكمية المنجزة "تقدم الأشغال"، وكذا الأرصدة الباقية.
- يتأكد من بطاقة الدفع، حيث تودع في كل عملية صرف للنفقة المتعلقة بالصفقة العمومية، تتضمن هذه البطاقة إجمالي المبلغ المتضمن في الحوالة، أي يجب أن يتأكد المحاسب العمومي من التطابق بالأرقام والأحرف، وكذا كل المعلومات الخاصة بالمستفيد
- بعد ذلك، يتم قبول النفقة من طرف المحاسب العمومي، تلصق الوثائق التبريرية مع النسخة البيضاء من الحوالة، والإشعار بالتحويل مع النسخة الزرقاء للحوالة، وترسل الحوالة إلى مكتب التسديد والتحصيل، بحيث يتم إرسالها أولا إلى القسم الفرعي للمعارضات، ثم بعدها إلى القسم الفرعي للقروض والأموال المتوفرة، وأخيرا إلى القسم الفرعي للتسوية.

ثم ترتب الحوالة الصفراء على مستوى قسم التسوية مختومة بعبارة "خالص".

وتعاد النسخة الزرقاء للآمر بالصرف مختومة بعبارة "خالص" لتكون أساس إعداد الوضعيات الشهرية للتسديدات حسب الإسناد الميزانياتي.(situations mensuelles de dépenses)

(في حالة رفض الدفع يعيد المحاسب العمومي النسخة البيضاء والزرقاء مختومة بختم "مرفوض" ويحتفظ بالنسخة الصفراء على مستوى مكتب التحقيقات مختومة بعبارة" مرفوض").

2. مكتب التسديد والتحصيل:

1.2 على مستوى القسم الفرعي للمعارضات: يتم على مستوى هذا القسم مراقبة المعارضات إن وجدت، وتتمثل في:

- حجز ما للمدين لدى الغير[43]**Saisie-arrêt:** يكون بشكل حكم قضائي يصدر بعد أن تتقدم الجهة الدائنة بوثائق لدى المحكمة تثبت قيام دين لها على عاتق المستفيد من الدفع، وفي هذه الحالة يتم اقتطاع مبلغ الدين عن طريق القسم الفرعي للتحصيل؛
- إشعار لغير الحائزين **ATD:** يصدره المحاسب العمومي (غالبا ما يكون قابض الضرائب)، يعلم فيه أمين الخزينة أن الشخص مدين للدولة ولم يدفع الدين الذي عليه، وفي هذه الحالة يتم مباشرة تحويل المبلغ المحدد إلى حساب القابض وما تبقى من المبلغ يحول إلى حساب الشخص ، في هده الحال الخزينة العمومية تقوم بحماية المال العام للدولة عن طريق التحصيل الضريبي.

في حالة وجود معارضات يوضع على الحوّالة ختم " بمعارضة"، أما في حالة عدم وجود أي معارضات يوضع عليها " بدون معارضة " ويتم تحويلها إلى القسم الفرعي للقروض والأموال المتوفرة.

في مثالنا هذا لا يوجد أي معارضة في حق هذه المقاولة، وبالتالي يختم المحاسب العمومي على الحوالة، بحيث يتضمن الختم عبارة "بدون معارضة"، وبعدها ترسل الحوالة إلى القسم الفرعي للقروض والأموال المتوفرة.

2.2 على مستوى القسم الفرعي للقروض والأموال المتوفرة:

يتم على مستوى هذا القسم التأكد من توفر الاعتمادات المخصصة، ثم يتم خصم مبلغ الحوالة من هذه الاعتمادات في الباب المعين. بالنسبة لمثالنا:

[43] بموجب المادة 93 من الأمر 96-31، المؤرخ في 1996/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 1997.

الجدول رقم 1: يوضح كيفية اقتطاع مبلغ الوضعية رقم1.

الوحدة: الدينار الجزائري**TTC**.

الوضعية رقم 1	مبلغ الوضعية	اقتطاع الضمان (5%* مبلغ الوضعية1	المبلغ الصافي للدفع	مبلغ الفصل في الميزانية	المبلغ المتبقي بعد الاقتطاع
	3.048.087,98	152.404,40	2.895.683,58	145.000.000	142.104.316,42

المصدر: وثيقة مستلمة من قسم نفقات التجهيز لخزينة الولاية ادرار

– اقتطاع الضمان: بعد الاستلام المؤقت،تحول اقتطاعات حسن التنفيذ إلى اقتطاعات الضمان وتسترجع بعد انقضاء مدة الضمان المحددة في العقد(12 شهرا بالنسبة لهذا المثال، أي بتاريخ 2019/11/06)، وتسترجع هذه الاقتطاعات عن طريق وضعية استرجاع الضمان يقدمها المتعامل المتعاقد إلى المصلحة المتعاقدة، مؤشرة من طرف مكتب الدراسات، بعد إمضائها من طرف الآمر بالصرف صاحب المشروع. يعد هذا الأخير حوالة دفع يودعها لدى المحاسب العمومي مرفقة بالوثائق التالية:

- نسختان من محضر الاستلام النهائي بدون تحفظات[44]؛
- الكشف العام والنهائي [45](DGD)، الذي من خلاله يتم تحديد الكلفة النهائية للمشروع بعد ما كانت تقديرية في بداية الأمر؛
- نسختان من وضعية استرجاع الضمان[46]؛
- بطاقة الدفع الخاصة باسترجاع الضمانات[47]؛
- شهادة الدفع الخاصة باسترجاع الضمانات[48]؛
- حوالة الدفع الخاصة بالضمانات[49]؛

[44] الملحق رقم 21،.
[45] الملحق رقم 22،.
[46] الملحق رقم 23،
[47] الملحق رقم 24،.
[48] الملحق رقم 25،.

- ❖ الالتزام المحاسبي الخاص بالضمانات[50]؛
- ❖ شهادة رفع اليد عن اقتطاعات حسن الضمان[51].

– يقوم المحاسب العمومي بالتحقيق ومراجعة الحوالة والتأكد من صحتها قبل تحويل مبلغ الاقتطاع لفائدة حساب المتعامل المتعاقد وتعتبر هذه الحوالة الأخيرة التي على أساسها تغلق الصفقة نهائيا.

المطلب الثالث: مساهمة خزينة ولاية ادرار في ترشيد النفقات العمومية

حسبما تطرقنا له في الأمثلة السابقة سنوضح كيفية مساهمة الخزينة الولائية في ترشيد نفقات التسيير والتجهيز كما يلي :[52]

- **أولا / بالنسبة لقسم نفقات تسيير المرتبات والأجور:** في حالة وجود نقص وثائق اثبات صحة صرف الحوالة هنا يحرر العون المكلف بالرقابة مذكرة رفض مؤقت ، أما في حالة عدم توفر الاعتمادات المالية أوعدم مطابقة صرف الحوالة للقوانين المعمول بها تحرر مذكرة رفض نهائي أما في قسم التحصيل والمعارضة غالبا ما تكون معارضات في حوالة دفع الأجور حيث يكون الاقتطاع بسبب غياب الموظف أوفاته، أو تحويله إلى ولاية أخرى، أد يتوجب على الأمر بالصرف إصدار سند اقتطاع في حالة الغياب ، وسند تحصيل في حالة الوفاة أو التحويل يطلب فيه بمتابعة المعني من اجل استرجاع الأموال المقبوضة بغير وجه حق، ويقدم لقسم المعارضة والتحصيل من اجل القيام بإجراءات التحصيل اللازمة ،عن طريق تبليغ المعني أو دويه بضرورة استرجاع المبالغ المقبوضة بغير حق الى ميزانية الدولة، ومن خلال هدا الإجراء نلاحظ أن الخزينة الولائية تساهم في ترشيد النفقات العمومية، وقد تحصلنا من قسم نفقات التسير على الاحصائيات التالية لسنة 2021 كما يلي :
- مذكرات الرفض المؤقت لسنة 2021 لحوالات تسديد الأجور حوالي 550 حوالة .
- مذكرات الرفض النهائي لسنة 2021 لحوالات تسديد الأجور حوالي 16 حوالة .
- معارضات لسنة 2021 لقسم تسيير الأجور حوالي 320 حوالة .

---

[49] الملحق رقم 26،.

[50] الملحق رقم 27،.

[51] الملحق رقم 28،.

[52] احصائيات مقدمة من طرف قسم المعارضة لخزينة ولاية أدرار، 2022.

-ثانيا / بالنسبة لقسم التجهيز: غالبا ما تكون أخطاء بسيطة خاصة اذا ماتعلق الأمر بنقص في وثائق الاثباث ، فيحرر العون المكلف بالرقابة على مستوى الخزينة م ذكرة رفض مؤقت ،أما اذا وجدت تجاوزات مثلا كنقص تأشيرات الهيئات الخاصة تأشيرة لجنة الصفقات العمومية ، تأشيرة لجنة الرقابة التقنية ، عدم توفر الاعتمادات اللازمة لتسديد الصفقة ، كفالة حسن التنفيد في غير سنة الانجاز للمشروع حيث تكون كفالة حسن التنفيد في سنة 2022 ، والحوالة والصفقة والوضعية الأشغال في سنة 2021 (هناك تناقض) ، هنا على العون المكلف بالرقابة إعداد مذكرة رفض نهائي نظرا لعم تطبيق القوانين والأنظمة المعمول بها. وقد تحصلنا في دراستنا على بعض الإحصائيات لسنة 2021 كما يلي :

- عدد مذكرات الرفض المؤقت لسنة 2021 لقسم التجهيز حوالي 250 حوالة .
- عدد مذكرات الرفض النهائي لسنة 2021 لقسم التجهيز حوالي 60 حوالة .

المبحث الثالث: إجراءات الرقابة البعدية لخزينة الولاية على تنفيذ نفقات التسيير

إذا بعدما تطرقنا إلى الرقابة المالية للخزينة على التنفيذ المباشر للنفقات العمومية (أي أمين الخزينة بصفته المحاسب على الآمر بالصرف)، في هذا المطلب سنتطرق إلى الرقابة البعدية التي تمارسها الخزينة العمومية على تنفيذ النفقات العمومية عن طريق مكتب المراقبة والتحقيق، أي رقابة المحاسب العمومي الرئيسي على المحاسبين الآخرين الثانويين، تمارس الرقابة البعدية في هذه الحالة على تنفيذ نفقات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي لها محاسب عمومي معتمد أو معين، إذ يحصل هذا المحاسب على الاعتماد من طرف المدير الجهوي للخزينة، ويكون هو المسؤول عن تنفيذ النفقات العمومية لتلك المؤسسة، ويقوم بنفس الإجراءات الرقابية التي تمارسها الخزينة طبقا للقانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

المطلب الاول : إجراءات الرقابة البعدية للمحاسب العمومي الرئيسي على المحاسبين الثانويين

تتم رقابة المحاسب العمومي الرئيسي (أمين خزينة الولاية) على الأعوان المحاسبين من خلال مكتب المراقبة والتحقيق، حيث يتكون هذا المكتب كما اشرنا سابقا من فرق مراقبة، وكل فرقة تتكون من رئيس فرقة المراقبة والتحقيق ومساعديه، إذ تتم هذه الرقابة بناء على برنامج المراقبة السنوي الذي يصدر من طرف مفتشية المصالح المحاسبية لوزارة المالية، والتي تحدد فيه العناصر التي يجب مراقبتها ضمن محاسبة الأعوان المحاسبين والمحاسبين المعتمدين، وكذا المؤسسات التي تشملها الرقابة. ويلزم المحاسبون الثانويون بقوة القانون استحضار كل العمليات المحاسبية المنجزة في شكل موازنة نهاية كل شهر، قصد إدراجها بعد المراقبة والتأشير عليها كعمليات محاسبية مقبولة يمكن إدراجها في كتابات المحاسب الرئيسي ثم مركزتها محاسبيا في موازنة خزينة الولاية.

المطلب الثاني : خطوات رقابة مكتب المراقبة والتحقيق على المحاسبين الثانويين:

بعد صدور البرنامج السنوي للرقابة، يتم تحرير أوامر بالمهمة لأعضاء فرق المراقبة والتفتيش، ويتم الشروع في العملية من خلال:

- التنقل لموقع المؤسسة العمومية المراد مراقبتها بحيث:

1. يتم التعريف بها، بالإضافة إلى التعريف بالآمر بالصرف من حيث التعيين والتنصيب، وكذلك العون المحاسب (Agent comptable) محل الرقابة، والإجراءات الأمنية المتخذة لحماية وكالة المحاسبة (Agence comptable) أو المقتصدية ((Economat؛

2. أول عملية يقوم بها أعضاء فرقة التفتيش هي مراقبة الصندوق، حيث يتم مراقبة رصيد الصندوق مع دفاتر المحاسبة وعمليات تفريغ الصندوق ومطابقتها مع وصولات دفع؛ حفاظا على المال العام للدولة ضمن اجراءات الترشيد

3. مراقبة السجلات المحاسبية النظامية: وهنا تكون الرقابة على السجلات المحاسبية سواء سجلات الإيرادات أو النفقات، وكذلك السجلات خارج الميزانية ودفاتر الوصولات، وتراقب هذه السجلات من حيث أنها مرقمة الصفحات ومؤشر عليها ومسجل بها كل العمليات المحاسبية، وفقا لفصول الميزانية؛

إضافة إلى مراقبة ما إذا كان العون المحاسب يقوم بإعداد الوضعيات المالية الشهرية، الثلاثية والسنوية مرفقة بحالات التقارب الخاصة بالحساب الجاري البريدي وحساب الخزينة، مع التأكد من أنه تم إيداع هذه الوثائق لدى مصالح الخزينة (التحقق من وجود ختم وتاريخ الإيداع على الوضعيات المالية)، مع التأكد من أن تكون مجاميعها وأرصدتها متطابقة مع تلك المجاميع والأرصدة التي تظهر على مختلف السجلات المحاسبية التي يمسكها العون المحاسب؛

4. مراقبة الإيرادات والنفقات: تكون مراقبة أوامر الإيرادات المحصلة من حيث أحقيتها لمصلحة المؤسسة، وكذلك حوالات الدفع من حيث الوثائق الثبوتية المرفقة والصفة الإبرائية وأحقية مستفيديها؛

5. أرصدة حسابات خارج الميزانية: مراقبة جميع المبالغ المدرجة في حسابات خارج الميزانية سواء إيرادات أو نفقات، وعمليات التسوية وإحصاء الأرصدة المتبقية والتأكد من عدم تساقطها بموجب مبدأ التقادم الرباعي؛

6. إحصاء الأخطاء المكتشفة: يتم إحصاء جميع الأخطاء وتصنيفها حسب درجة الخطأ؛

7. إعداد تقرير المراقبة والتحقق: تترجم كل إجراءات الرقابة في تقرير مفصل، يتم إعداده من طرف رئيس الفرقة ويتم إرساله إلى العون المحاسب للإجابة على الأخطاء المكتشفة، ويقوم بالرد إلى مصالح خزينة الولاية من أجل حوصلة الملف وإرساله إلى المديرية العامة للمحاسبة بوزارة المالية للنظر فيه. غير

أن القانون لم يحدد آجال لتبرير المحاسب الثانوي للأخطاء التي ارتكبها والمذكورة في التقرير، مما قد يؤدي ذلك إلى بطئ العمليات الرقابية التي تقوم بها المصلحة.

ملاحظات ميدانية (تخص الرقابة البعدية):

تجدر الإشارة إلى أن مكتب مراقبة ميزانية البلدية وخزائن القطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية المسؤول عن مراقبة الميزانيات الإضافية للبلديات والمؤسسات العمومية المحلية غير مفعل، وبالتالي فإن مكتب التحقيق والمراقبة هو من يتكفل بمهامه.

كما أن عمل فرقة التحقيق والمراقبة لا يشمل كل المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري على مستوى الولاية، وذلك نظرا لشساعة مساحة الولاية والتباعد الجغرافي للمؤسسات العمومية الإدارية وصعوبة التنقل فيما بينها.

من هذه الملاحظات نستنتج عدم فعالية رقابة مكتب المراقبة والتحقيق في تجسيد الرقابة البعدية على جميع المحاسبين الثانويين المتواجدين على مستوى المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري بولاية أدرار.

حالات استثنائية : هناك حالات لا يمكن للخزينة ممارسة سلطتها الرقابية على حوالات الدفع :

- الأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة قطعية وقابلة للتنفيذ دون رقابة على حيثيات الحوالة وعلى الخزينة تسديد مبالغ الحوالة لصاحب الحق وفقا لدالك .
- النفقات المدفوعة دون أمر بالصرف مثل معاشات المجاهدين يتم الدفع شهريا على أن تتم التسوية كل ثلاثة أشهر على مستوى الخزينة العمومية، وفي هذه الحالات نسجل عدة تجاوزات لدفع نفقة بغير وجه حق وخاصة إن كان تم صب المعاش للشخص وهو متوفي، تتم إرجاع المال العام للدولة بتسويته عن طريق إصدار سندات التحصيل واقتطاعها من دوي الحقوق .

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي والذي قمنا فيه بإسقاط الجانب النظري على خزينة ولاية أدرار، حيث حاولنا الإجابة على السؤال الرئيسي من خلال الوقوف على دور خزينة الولاية في الرقابة على تنفيذ نفقات التجهيز بولاية أدرار من خلال تتبع أهم الإجراءات الرقابية المتبعة، وكذا دورها في الرقابة على تنفيذ نفقات التسيير (نفقات الموظفين، نفقات تسيير المصالح)، وبالتالي يمكننا القول أن الرقابة التي تمارسها خزينة الولاية على تنفيذ النفقات العمومية تكتسي أهمية بالغة باعتبارها آخر عملية رقابية تمر بها النفقة العمومية، قبل القيام بعملية الدفع الحقيقي لها من خلال التدقيق والمراقبة والقيام بمختلف العمليات المالية والمحاسبية.

كما توصلنا إلى أن الدور الرقابي لخزينة الولاية يأخذ في أبعاده شكلين رئيسين أولهما قبلي وثانيهما بعدي. فالرقابة القبلية تشمل إجراءات يحددها القانون مسبقا، وتعتبر رقابة شرعية الهدف منها التحقق من قانونية العمليات المالية. أما بالنسبة للرقابة البعدية فتشرف عليها خلية التحقيقات المكونة من مجموعة من الأعوان مقسمين إلى فرق تقوم بدور المراقبة والتحقيق على النفقات المنفذة من طرف المحاسبين الثانويين، حيث تتمثل الرقابة البعدية على النفقات العمومية في كل عملية رقابية تتم بعد أن تدفع النقود لأصحابها، وتهدف إلى كشف الأخطاء والتلاعبات التي تمس الأموال العمومية بعد صرفها، وتعمل على تصحيحها.

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا لموضوع دور رقابة الخزينة العمومية في ترشيد نفقات المؤسسات العمومية حاولنا تقديم حوصلة عامة وشاملة حول الخزينة العمومية لنبين دورها في ترشيد نفقات المؤسسات العمومية بصفة خاصة، والحفاظ على المال العام للدولة بصفة عامة، ودالك من خلال الإجراءات الرقابية التي يمارسها المحاسب العمومي على تسيير وتسديد النفقات العمومية ومن خلال دراستنا هده توصلنا الى النتائج التالية نتائج الدراسـة

- تعد الخزينة العمومية اهم جهاز مالي للدولة ولها دور فعال في الحفاظ على المال العام
- تهتم الخزينة العمومية بالرقابة على نفقات المؤسسات العمومية وفقا لما تنص عليه القواعد التنظيمية والتشريعية .
- كما توصلنا من خلال الدراسة إلى ان دور الترشيد يكمن في الإجراءات التي تتخدها الخزينة والمتمثلة :
- في قيام المحاسب العمومي بإعداد مذكرة الرفض المؤقت (في حالة وجود نقص في الوثائق) ، او إعداد مذكرة رفض نهائي في حالة عدم توفر الاعتماد المالي ، او مخالفة صرف النفقة للقوانين والأنظمة المعمول بها .
- مرور النفقة على مصلحة المعارضة حيث تتم عملية الاقتطاع من مبلغ النفقة في حالة (غياب او وفاة الموظف او التحويل الى ولاية اخرى ، اقتطاع ضريبي جبائي في نفقات التجهيز).
- جعل المشرع رقابة الخزينة العمومية رقابة شرعية لا يتعدى الهدف منها التحقق من قانونية العمليات المالية دون البحث في ملائمتها للاوضاع الاقتصادية المستجدة .
- تعدد اجهزة رقابة الدولة وعدم وجود التنسيق المحكم فيما بينها .
- إن منح المشرع للآمر بالصرف سلطة إجراء التسخير –وان كان غير مطلق –في الحالات التي يرفض المحاسب العمومي فيها الدفع في إطار قيامه بالمهام الرقابية الموكلة إليه، تحد من الدور الرقابي للمحاسب العمومي .

توصيات الدراسة

- ضرورة تحديث ومراجعة التشريعات التي تنظم مهام المحاسب العمومي والهيئات الرقابية وكدالك تفعيل القوانين المالية ، وفقا للاوضاع الاقتصادية الحالية
- توسيع سلطة رقابة المحاسب العمومي الرقابية الى سلطة رقابة الملائمة إضافة إلى شرعية النفقات .

- اقتصار تركيز رقابة المحاسب العمومي على تفحص الوثائق والمستندات ومدى تطابقها لما تم رسمه من قبل، دون النظر عمليا إلى ما تم انجازه في الواقع. وعليه يجب إعطاء دور أكبر للمحاسبين في هذا المجال
- ضرورة تزويد مصالح الخزينة العمومية بالتكنولوجيات الحديثة اللاعلام والاتصال التي تضمن إمكانية الرقابة على العمليات التنفيدية للنفقات.عن بعد .
- إنشاء هيئات مراقبة مستقلة وتكثيفها لمتابعة الحسم الحقيقي للاعمال المنجزة والحد من ظاهرة تضخيم تكاليف الانجاز بالتواطؤ مع أعوان الادارة
- القيام بدورات تكونية دورية من اجل تحسين وتحديث مستوى الموظفين لدى الخزينة العمومية
- الاعتماد على نظام التحفيز الوظيفي من خلال تقديم الحوافز المادية والمعنوية للموظفين بخزينة ولاية أدرار مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف العمل بالنظر إلى المهام الموكلة والمسؤولية المنوطة بهم.

آفاق البحث:

من منطلق اعتقادنا أنه مازال هناك بعض النقاط تحتاج إلى تحليل أعمق وبحوث جديدة والى دراسة مكملة تغطي جوانب قصور هذا البحث، فإننا نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة بالبحث كما يلي:

- ❖ دراسات مقارنة بين رقابة المحاسب العمومي في الجزائر ومثيليه في دولة عربية وأخرى أوربية.
- ❖ دور أمناء خزائن الولايات في جودة الافصاح المالي الحكومي.
- ❖ دور رقمنة شبكة المحاسبين العموميين على مستوى الولايات في تسهيل الرقابة على التحويلات المالية (ربحا للوقت والنفقات).

أولا: المراجع باللغة العربية

❖ **الكتب**

1. محمد شاكر عصفور **اصول الموازنة العامة** الطبعة الاولى دار المسيرة للنشر والتوزيع لبنان، 2008، .
2. محمد عبد المنعم ، احمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي الاسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، 1999 .

❖ **المعاجم**

3. الشيخ أحمد رضا، **معجم متن اللغة** المجلد الثاني منشورات مكتبة الحياة لبنان، 1987.

❖ **المجلات والدوريات**

4. فيصل محمد، عنبر سلسمان، **دور المحاسبة العمومية في الرقابة على نفقات الهيئات الحكومية الجزائرية**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد، 4، 2017.
5. قاشي يوسف، ابن سنة ناصر ، **دور الخزينة العمومية في تنفيد نفقات التجهيز العمومي (دراسة حالة خزينة ولاية البويرة)** ، مجلة أوراق اقتصادية، مجلد 3 العدد 2 ، ديسمبر 2019 .
6. بن علي امال، مسعودي زكرياء، **دور الضبط القانوني والرقابة في ترشيد النفقات العمومية – الجزائر**، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد05، العدد01، 30 /2021/05.

❖ **المدكرات**

7. لطفي فاروق زلاسي، **دور الرقابة المالية في تسيير و ترشيد النفقات العمومية دراسة حالة مصلحة الميزانية المالية لولاية الوادي** ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي،2014.
8. رايس محمد المهدي، **دور الحوكمة في تحسين أداء إدارة الخزينة العمومية–دراسة حالة خزينة ولاية بسكرة**– ،مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014.
9. امنة قادري، **الخزينة العمومية ودورها المالي و الاقتصادي في الاقتصاد الوطني – دراسة حالة – خزينة ولاية الوادي**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2014.
10. نايب نعيمة، **دور الخزينة العمومية في الرفع من التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2015 – 2016.

11. بوبقرة الشيخ، **مراقبة تنفيد النفقات العامة في ظل الإصلاحات الجديدة**، مدكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2007.

12. دراوسى مسعود، **2004 السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي و حالة الجزائر 1990-2004** ،أطروحة دكتوراه دولة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر ،2004.

13. بدر الدين بن حجيرة، عبد الحميد علال، **دور الخزينة العمومية في التحصيل الجبائي** ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018

❖ **القوانين والمراسيم**

14. القرار المؤرخ في 07 /2005/09، المحدد لتنظيم خزينة الولاية وصلاحياتها، ج.ر، عدد 33، المؤرخة في 2006/05/21.

15. المادة 36 من القانون 90-21.المؤرخ في 1990/08/15المتعلق ب المحاسبة العمومية.

16. المادة 1 من المرسوم التنفيذي 91-314، المؤرخ في 7 سبتمبر 1991، المتعلق بإجراء تسخير الآمرين بالصرف للمحاسبين العموميين.

17. المادة 2 من المرسوم التنفيذي 91-314، من المرسوم التنفيذي 91-314، المؤرخ في 7 سبتمبر 1991، المتعلق بإجراء تسخير الآمرين بالصرف للمحاسبين العموميين.

18. المرسوم 15-247، المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، **المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام**، ج ر، العدد50، الجزائر، 2015.

19. المادة 93 من الأمر 96-31، المؤرخ في 1996/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 1997.

20. صديقي سمير، **الخزينة العمومية**، دروس مقدمة في إطار التكوين التحضيري لترقية رتبة عون معاينة للمحاسبة والتأمينات، 2015.

21. وثائق مسلمة من مكتب إدارة الوسائل وحفظ الأرشيف، خزينة ولاية أدرار، 2022.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

22. Bloche Lainé françois, **introduction a une etude de Trésore public en France**, la revue economique, volume 2, 1951.

23.jean marchal, **avec la contribution de maguette durand**,3eme edition/monnaie et credit cuas 1967 paris

24. Mohamed kobtan–**le tréoor public** ,edition –OPU– ben aknour Alger ,1993.

الملحق رقم 27: بطاقة الدفع الخاصة باسترجاع الضمانات.

مذكرة تقنية لبطاقة الدفع بترتيب

عملية تجهيز
وزارة السكن، العمران و المدينة
مفتشية التجهيزات العمومية
ولاية ادرار

بطاقة الدفع

المستغير
225301

رقم عملية التجهيز						رقم البطاقة		رقم سند إلتزام
موضوع	تسوية	نشاط	سنة	المستغير	رقم	سنة مالية	2020	04 / 2014
NK	5	655	6	262101	1201	رقم		

4 | 0 | 1

عملية التجهيز : تجار مقر المعارك شمبيون (PCCE 2012)

تعيين الدفع : صفقة خاصة بالحصة رقم 01 الجار الادارة

تفاصيل الدفع المقترح

4 | 1 | 1

	تفاصيل عملية التجهيز	المبلغ	ملاحظات
01	الدراسة	1 228 714.53	
02	البناء		
	أشغال عمومية		
	الات و أجهزة الانتاج		
05	اجهزة النقل		
06	التكوين		
	خدمات و مصنع خارجية		
09	أخرى	1 228 714.53	
99			

إجمالي

	المدفوعات القديمة	الدفع المقترح	مجموع الدفع	ملاحظات
412	23 345 578.00	1 228 714.53	24 574 290.53	

أمر رقم
مقبول للدفع في 26/07/2020

عن الوالي والمفوض له
20 JUIL 2020
المدير مكلف بتسيير مديرية التجهيزات العمومية لولاية ادرار

ولاية أدرار
مديرية التجهيزات العمومية

الملحق 24

OPPO Reno5
2022.05.19 09:27
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الملحق رقم : حوالة الدفع الخاصة باسترجاع الضمانات.

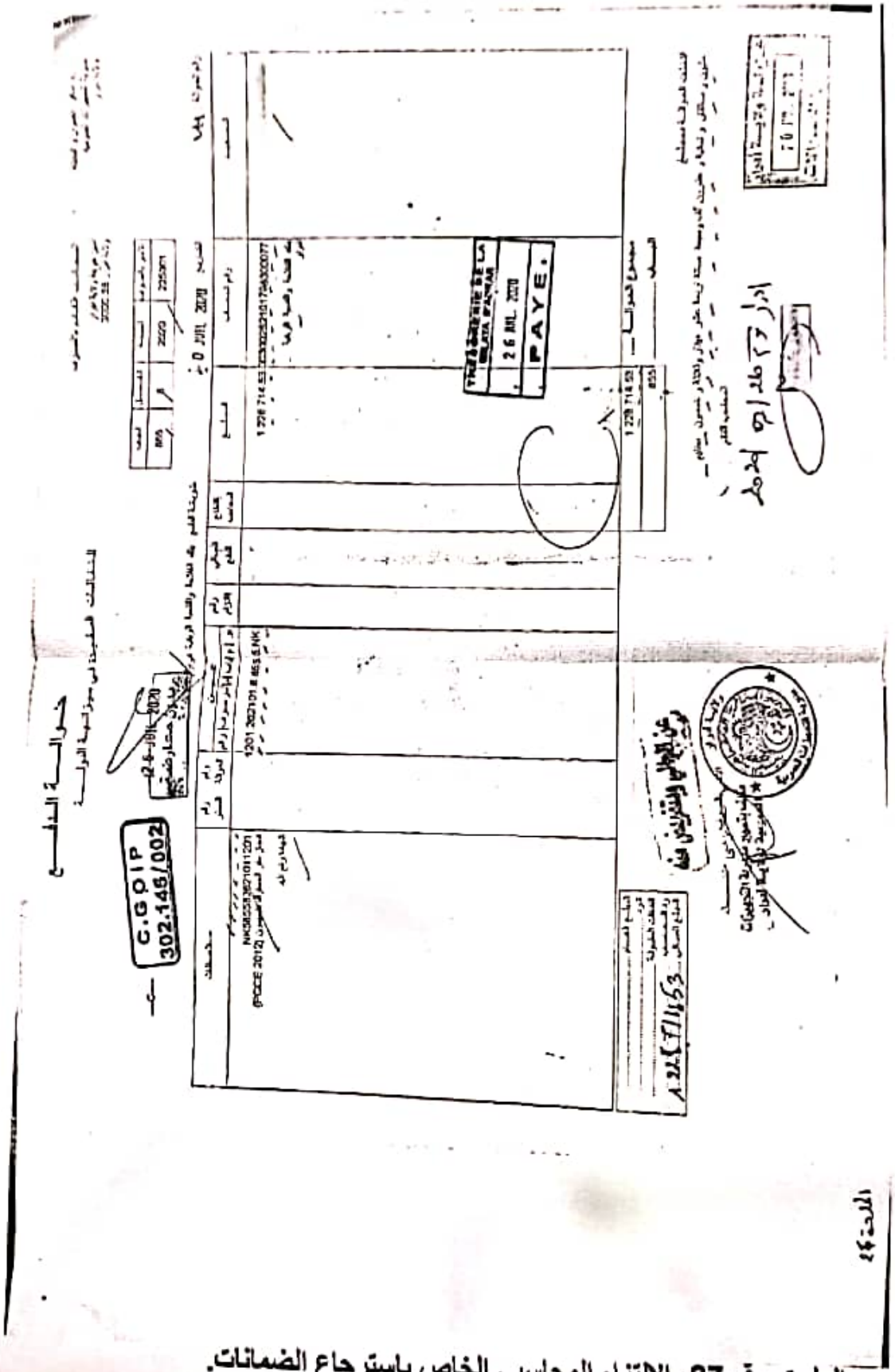

الملحق رقم 27: الالتزام المحاسبي الخاص باسترجاع الضمانات.

OPPO Reno
2022.05.19
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الملحق رقم [illegible]: شهادة الدفع الخاصة

ملحق شهادة الدفع الخاصة

المديرية [illegible] للضريبة الوطنية لأدرار

شهادة الدفع

حالة سير الحساب بتاريخ (PCCE 2014)

ميزانية التجهيز

السنة المالية 2020
الفصل ...
بسلم 855
المادة 8
مبلغ الدفع 1 228 714.53

حوالة رقم :

وزارة المالية، الميزانية و الخزينة
مديرية تحصيلات الضرائب
لولاية أدرار

المحاسبة NKS.855.6.262101.1201 المقاول
تسخير رقم 2126 في 24/11/2014
بطاقة الشراء 04/2014

شهادة تسبيق من كل أنواع الأموال
للمصوتات السابقة و السنة الجارية

السنة المالية	طبيعة الأموال	مبلغ الشهادة	حوالة رقم	حوالة التاريخ
2015		2 695 683.58		
2016		4 461 427.62		
2017		8 131 437.45		
2018		5 109 980.75		
2018		1 905 236.51		
2019		841 810.09		

المجموع 23 345 576.00
مبلغ هذه الشهادة 1 228 714.53
المقاول إستلم 24 574 290.53
المصاريف ترتفع إلى 24 574 290.53
إقتطاع الضمانات

التدابير المتخذة أسفله :
نظرا للصفقة المشخصة في :
للقائمة المقاول أعلاه للتقيد الأشغال المعينة أعلاه
بواسطة مصرح لاتحاد للمصلحات الصفقة
المشروع مسجل تحت رقم :
مبلغ الصفقة : 24 297 339.93

نظرا .....

نظرا العمليات الأولية رقم في تاريخ
منه يتضح أن الأشغال المحققة و المصاريف المعينة
ترتفع إلى : 24 574 290.53

أشغال منتهية	23 345 576.00
أشغال غير منتهية	1 228 714.53
أشغال بأوامر التحويل (4/5) مراجعة الأسعار	24 574 290.53
إقتطاع الضمانات	
إقتطاع	
إقتطاع	
المبالغ من	24 574 290.53
منه طرح هذا المبلغ	23 345 576.00
المبالغ للدفع	1 228 714.53

يثبت أنه يمكن أن يدفع إلى المؤسسة أشغال موضوع العقد
في :
من ميزانية التجهيز للسنة المالية :
المبلغ : ماءتين و ستتان و ثمانية و عشرون ألف و مائة و أربعة عشر دينار و ثلاثة و خمسون سنتيم

الوثائق الازمة لهذا الدفع .....

الوثائق الازمة لهذا الدفع
الحوالة رقم
1 228 714.53
السنة 2020
الباب 855 مادة 8

20 JUIL 2020

الملحق كذا

Reno
2020.05.19 09:28
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حامل شهادة رفع اليد عن اقتطاعها حسن الضمان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة السكن والعمران و المدينة

مديرية التجهيزات العمومية لولاية ادرار

مصلحة الإدارة والوسائل

مكتب الميزانية والمحاسبة والوسائل العامة

رقم: 2020/م.ت.ع/

ادرار في/ 28 JUIN 2020

إلى السيد/ أمين خزينة ولاية ادرار

الموضوع/ ف/ي شهادة رفع اليد عن كفالة حسن الضمان

مؤسسة أشغال البناء / مرشي الحاسن :المكلفة بالحصة رقم 01 (انجاز الادارة) بمقر الجمارك بتيميمون .

الوثائق المرفقة :

- طلب ممضي من طرف المعني
- محضر استلام نهائي بتاريخ :2019/11/06
- الكشف الكمي النهائي
- شهادة التأمين العشري

يشرفني أن أتقدم إليكم بصفتي مدير التجهيزات العمومية لولاية ادرار وبناءا على اقتطاعات ضمان حسن الإنجاز الواقعة على وضعيات الأشغال والمبينة من خلال الجدول المرفق بهذه الشهادة وبناءا على محضر الاستلام النهائي المسلم بتاريخ 2019/11/06, أصرح برفع اليد عن هذه الاقتطاعات المقدر مبلغها بـ : 1.228.714,53 دج.

بـــــاسم: مؤسسة أشغال البناء / [illegible].

تقبلوا منـا فائق التقديـــــر و الاحترام

المـــــــــدير

مديرية التجهيزات العمومية

الملحق 28

CamScanner
المسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الملحق رقم 22: يومية الحوالات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مديرية التجهيزات العمومية لولاية ادرار

يومية حوالات الدفع

الامر بالصرف 125.0.01.0.3

الشهر 2020

ورقة

تاريخ اليومية

تاريخ الارسال الى الخزينة

رقم الحوالة	الفصل	المادة	رقم التمهيد	الرمز	المبالغ حسب العدد	المبالغ المراد الحوالات	مبلغ الحوالة	تاريخ القبول بالصرف
438	31-11					17,055.00		
	31-12					18,855.00		
	33-11							
					المجموع	35,910.00	35,910.00	
439	33-13					8,977.50		
					المجموع	8,977.50	8,977.50	
					المجموع العام	44,887.50		

المدير

ملحق 22

الملحق رقم : حوالة الدفع الخاصة باسترجاع الضمانات.

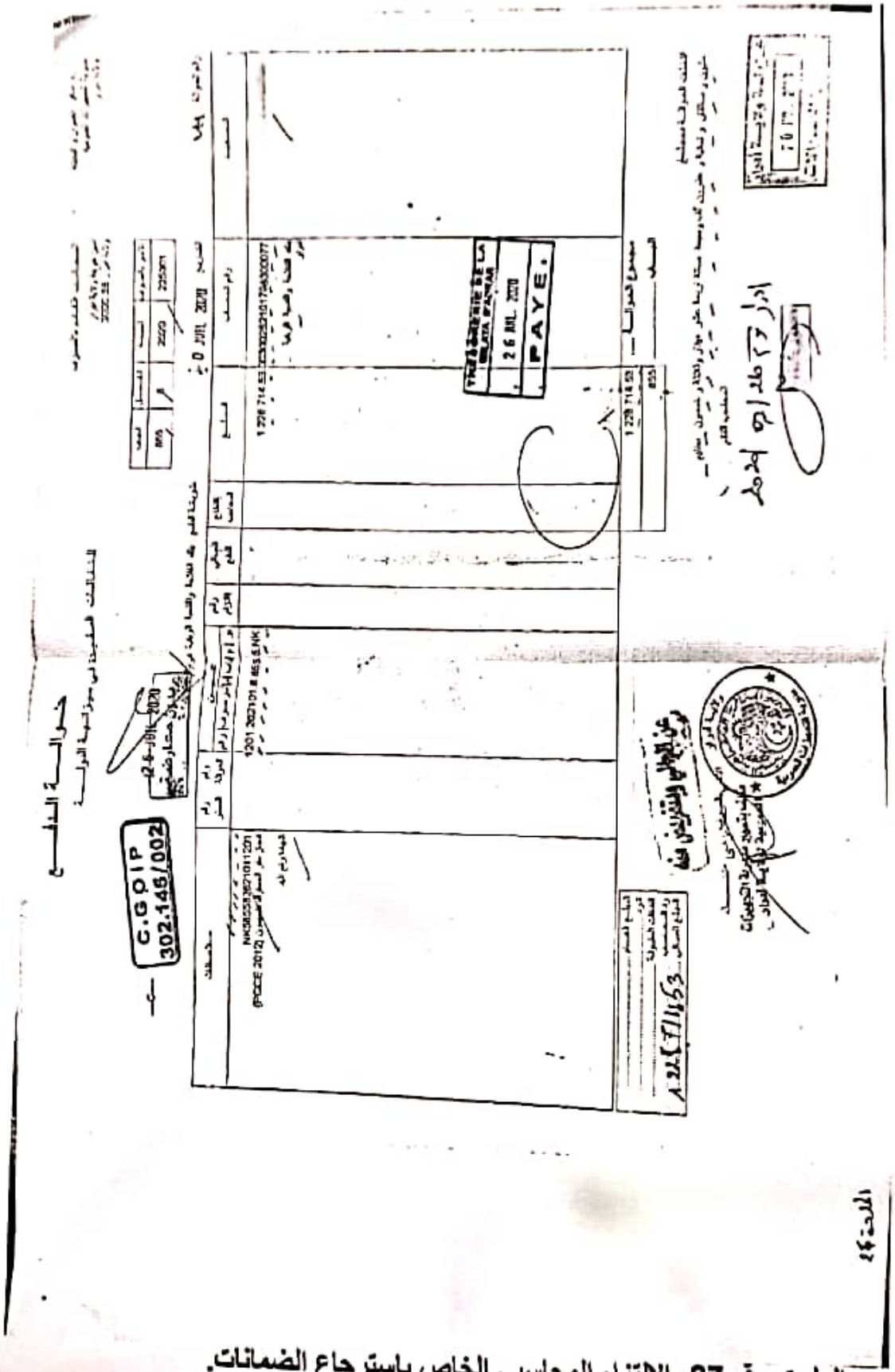

الملحق رقم 27: الالتزام المحاسبي الخاص باسترجاع الضمانات.

OPPO Reno
2022.05.19
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حامل شهادة رفع اليد عن اقتطاعها حسن الضمان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة السكن والعمران و المدينة

مديرية التجهيزات العمومية لولاية ادرار

مصلحة الإدارة والوسائل

مكتب الميزانية والمحاسبة والوسائل العامة

رقم: 2020/م.ت.ع/

ادرار في/ 28 JUIN 2020

إلى السيد/ أمين خزينة ولاية ادرار

الموضوع/ ف/ي شهادة رفع اليد عن كفالة حسن الضمان

مؤسسة أشغال البناء / مرشي الحاسن :المكلفة بالحصة رقم 01 (انجاز الادارة) بمقر الجمارك بتيميمون .

الوثائق المرفقة :

- طلب ممضي من طرف المعني
- محضر استلام نهائي بتاريخ :2019/11/06
- الكشف الكمي النهائي
- شهادة التأمين العشري

يشرفني أن أتقدم إليكم بصفتي مدير التجهيزات العمومية لولاية ادرار وبناءا على اقتطاعات ضمان حسن الإنجاز الواقعة على وضعيات الأشغال والمبينة من خلال الجدول المرفق بهذه الشهادة وبناءا على محضر الاستلام النهائي المسلم بتاريخ 2019/11/06, أصرح برفع اليد عن هذه الاقتطاعات المقدر مبلغها بـ : 1.228.714,53 دج.

بـــــاسم: مؤسسة أشغال البناء / [illegible].

تقبلوا منـا فائق التقديـــــر و الاحترام

المـــــــــدير

مديرية التجهيزات العمومية

الملحق 28

CamScanner
المسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الملحق رقم [illegible]: شهادة الدفع الخاصة

ملحق شهادة الدفع الخاصة

المديرية [illegible] للضريبة الوطنية لأدرار

شهادة الدفع

حالة سير الحساب بتاريخ (PCCE 2014)

ميزانية التجهيز

السنة المالية 2020
الفصل ...
بسلم 855
المادة 8
مبلغ الدفع 1 228 714.53

حوالة رقم :

وزارة المالية، الميزانية و الخزينة
مديرية تحصيلات الضرائب
لولاية أدرار

المحاسبة NKS.855.6.262101.1201 المقاول
تسخير رقم 2126 في 24/11/2014
بطاقة الشراء 04/2014

شهادة تسبيق من كل أنواع الأموال
للمصوتات السابقة و السنة الجارية

السنة المالية	طبيعة الأموال	مبلغ الشهادة	حوالة رقم	حوالة التاريخ
2015		2 695 683.58		
2016		4 461 427.62		
2017		8 131 437.45		
2018		5 109 980.75		
2018		1 905 236.51		
2019		841 810.09		

المجموع 23 345 576.00
مبلغ هذه الشهادة 1 228 714.53
المقاول إستلم 24 574 290.53
المصاريف ترتفع إلى 24 574 290.53
إقتطاع الضمانات

التدابير المتخذة أسفله :
نظرا للصفقة المشخصة في :
للقائمة المقاول أعلاه للتقيد الأشغال المعينة أعلاه
بواسطة مصرح لاتحاد للمصلحات الصفقة
المشروع مسجل تحت رقم :
مبلغ الصفقة : 24 297 339.93

نظرا .....

نظرا العمليات الأولية رقم في تاريخ
منه يتضح أن الأشغال المحققة و المصاريف المعينة
ترتفع إلى : 24 574 290.53

أشغال منتهية	23 345 576.00
أشغال غير منتهية	1 228 714.53
أشغال بأوامر التحويل (4/5) مراجعة الأسعار	24 574 290.53
إقتطاع الضمانات	
إقتطاع	
إقتطاع	
المبالغ من	24 574 290.53
منه طرح هذا المبلغ	23 345 576.00
المبالغ للدفع	1 228 714.53

يثبت أنه يمكن أن يدفع إلى المؤسسة أشغال موضوع العقد
في :
من ميزانية التجهيز للسنة المالية :
المبلغ : ماءتين و ستتان و ثمانية و عشرون ألف و مائة و أربعة عشر دينار و ثلاثة و خمسون سنتيم

الوثائق الازمة لهذا الدفع .....

الوثائق الازمة لهذا الدفع
الحوالة رقم
1 228 714.53
السنة 2020
الباب 855 مادة 8

20 JUIL 2020

الملحق كذا

Reno
2020.05.19 09:28
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عمليات مالية

مديرية التجهيزات العمومية
لولاية أدرار

بطاقة الالتزام المحاسبي

NK6.855.8.262101.12.01

رقم البطاقة	
تسلسل	2020
الرقم	5

رقم العملية					
البرنامج	التحويل	الفصل	المادة	المسير	تسلسلي

3	1	

العملية إنجاز مقر فرقة الجمارك بتيميمون (PCCE tranche2012)

ع التعهد : الالتزام المحاسبي رقم 4 للصفقة الخاصة بإنجاز الحصة رقم 01 لإنجاز فرقة الجمارك بتيميمون .

مؤسسة أشغال البناء /

0	1	

العنوان	دج	المبلغ	ملاحظات
دراسات			
البناء		1 228 714,53	
أشغال عمومية			
آلات وتجهيزات الإنتاج			
عتاد النقل			
التكوين			
ارادات الخدمة الخارجية			
متنوعة			
المجموع		1 228 714,53	

		دج الرصيد السابق	دج التعهد المقترح	دج الرصيد الجديد	ملاحظات
		19 006 849,77	1 228 714,53	17 778 235,24	

الشهر السنة

تاريخ أدرار 2020/06/10

بتاريخ 14 جوان 2020

الملاحق

الملحق رقم 21 : شهادة رفع اليد عن اقتطاعات حسن الضمان.

OPPO Reno5
2022.05.19 09:29

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عمليات مالية

مديرية التجهيزات العمومية
لولاية أدرار

بطاقة الالتزام المحاسبي

NK6.855.8.262101.12.01

رقم البطاقة	
تسلسل	2020
الرقم	5

رقم العملية					
البرنامج	التحويل	الفصل	المادة	المسير	تسلسلي

3	1	

العملية إنجاز مقر فرقة الجمارك بتيميمون (PCCE tranche2012)

ع التعهد : الالتزام المحاسبي رقم 4 للصفقة الخاصة بإنجاز الحصة رقم 01 لإنجاز فرقة الجمارك بتيميمون .

مؤسسة أشغال البناء /

0	1	

العنوان	دج	المبلغ	ملاحظات
دراسات			
البناء		1 228 714,53	
أشغال عمومية			
آلات وتجهيزات الإنتاج			
عتاد النقل			
التكوين			
ارادات الخدمة الخارجية			
متنوعة			
المجموع		1 228 714,53	

		دج الرصيد السابق	دج التعهد المقترح	دج الرصيد الجديد	ملاحظات
		19 006 849,77	1 228 714,53	17 778 235,24	

الشهر السنة

تاريخ أدرار 2020/06/10

بتاريخ 14 جوان 2020

الملاحق

الملحق رقم 21 : شهادة رفع اليد عن اقتطاعات حسن الضمان.

OPPO Reno5
2022.05.19 09:29

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حامل شهادة رفع اليد عن اقتطاعها حسن الضمان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة السكن والعمران و المدينة

مديرية التجهيزات العمومية لولاية ادرار

مصلحة الإدارة والوسائل

مكتب الميزانية والمحاسبة والوسائل العامة

رقم: 2020/م.ت.ع/

ادرار في/ 28 JUIN 2020

إلى السيد/ أمين خزينة ولاية ادرار

الموضوع/ ف/ي شهادة رفع اليد عن كفالة حسن الضمان

مؤسسة أشغال البناء / مرشي الحاسن :المكلفة بالحصة رقم 01 (انجاز الادارة) بمقر الجمارك بتيميمون .

الوثائق المرفقة :

- طلب ممضي من طرف المعني
- محضر استلام نهائي بتاريخ :2019/11/06
- الكشف الكمي النهائي
- شهادة التأمين العشري

يشرفني أن أتقدم إليكم بصفتي مدير التجهيزات العمومية لولاية ادرار وبناءا على اقتطاعات ضمان حسن الإنجاز الواقعة على وضعيات الأشغال والمبينة من خلال الجدول المرفق بهذه الشهادة وبناءا على محضر الاستلام النهائي المسلم بتاريخ 2019/11/06, أصرح برفع اليد عن هذه الاقتطاعات المقدر مبلغها بـ : 1.228.714,53 دج.

بـــــاسم: مؤسسة أشغال البناء / [illegible].

تقبلوا منـا فائق التقديـــــر و الاحترام

المـــــــــدير

مديرية التجهيزات العمومية

الملحق 28

CamScanner
المسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الملحق رقم [illegible]: شهادة الدفع الخاصة

ملحق شهادة الدفع الخاصة

المديرية [illegible] للضريبة الوطنية لأدرار

شهادة الدفع

حالة سير الحساب بتاريخ (PCCE 2014)

ميزانية التجهيز

السنة المالية 2020
الفصل ...
بسلم 855
المادة 8
مبلغ الدفع 1 228 714.53

حوالة رقم :

وزارة المالية، الميزانية و الخزينة
مديرية تحصيلات الضرائب
لولاية أدرار

المحاسبة NKS.855.6.262101.1201 المقاول
تسخير رقم 2126 في 24/11/2014
بطاقة الشراء 04/2014

شهادة تسبيق من كل أنواع الأموال
للمصوتات السابقة و السنة الجارية

السنة المالية	طبيعة الأموال	مبلغ الشهادة	حوالة رقم	حوالة التاريخ
2015		2 695 683.58		
2016		4 461 427.62		
2017		8 131 437.45		
2018		5 109 980.75		
2018		1 905 236.51		
2019		841 810.09		

المجموع 23 345 576.00
مبلغ هذه الشهادة 1 228 714.53
المقاول إستلم 24 574 290.53
المصاريف ترتفع إلى 24 574 290.53
إقتطاع الضمانات

التدابير المتخذة أسفله :
نظرا للصفقة المشخصة في :
للقائمة المقاول أعلاه للتقيد الأشغال المعينة أعلاه
بواسطة مصرح لاتحاد للمصلحات الصفقة
المشروع مسجل تحت رقم :
مبلغ الصفقة : 24 297 339.93

نظرا .....

نظرا العمليات الأولية رقم في تاريخ
منه يتضح أن الأشغال المحققة و المصاريف المعينة
ترتفع إلى : 24 574 290.53

أشغال منتهية	23 345 576.00
أشغال غير منتهية	1 228 714.53
أشغال بأوامر التحويل (4/5) مراجعة الأسعار	24 574 290.53
إقتطاع الضمانات	
إقتطاع	
إقتطاع	
المبالغ من	24 574 290.53
منه طرح هذا المبلغ	23 345 576.00
المبالغ للدفع	1 228 714.53

يثبت أنه يمكن أن يدفع إلى المؤسسة أشغال موضوع العقد
في :
من ميزانية التجهيز للسنة المالية :
المبلغ : ماءتين و ستتان و ثمانية و عشرون ألف و مائة و أربعة عشر دينار و ثلاثة و خمسون سنتيم

الوثائق الازمة لهذا الدفع .....

الوثائق الازمة لهذا الدفع
الحوالة رقم
1 228 714.53
السنة 2020
الباب 855 مادة 8

20 JUIL 2020

الملحق كذا

Reno
2020.05.19 09:28
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حامل شهادة رفع اليد عن اقتطاعها حسن الضمان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة السكن والعمران و المدينة

مديرية التجهيزات العمومية لولاية ادرار

مصلحة الإدارة والوسائل

مكتب الميزانية والمحاسبة والوسائل العامة

رقم: 2020/م.ت.ع/

ادرار في/ 28 JUIN 2020

إلى السيد/ أمين خزينة ولاية ادرار

الموضوع/ ف/ي شهادة رفع اليد عن كفالة حسن الضمان

مؤسسة أشغال البناء / مرشي الحاسن :المكلفة بالحصة رقم 01 (انجاز الادارة) بمقر الجمارك بتيميمون .

الوثائق المرفقة :

- طلب ممضي من طرف المعني
- محضر استلام نهائي بتاريخ :2019/11/06
- الكشف الكمي النهائي
- شهادة التأمين العشري

يشرفني أن أتقدم إليكم بصفتي مدير التجهيزات العمومية لولاية ادرار وبناءا على اقتطاعات ضمان حسن الإنجاز الواقعة على وضعيات الأشغال والمبينة من خلال الجدول المرفق بهذه الشهادة وبناءا على محضر الاستلام النهائي المسلم بتاريخ 2019/11/06, أصرح برفع اليد عن هذه الاقتطاعات المقدر مبلغها بـ : 1.228.714,53 دج.

بـــــاسم: مؤسسة أشغال البناء / [illegible].

تقبلوا منـا فائق التقديـــــر و الاحترام

المـــــــــدير

مديرية التجهيزات العمومية

الملحق 28

CamScanner
المسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الملحق رقم : حوالة الدفع الخاصة باسترجاع الضمانات.

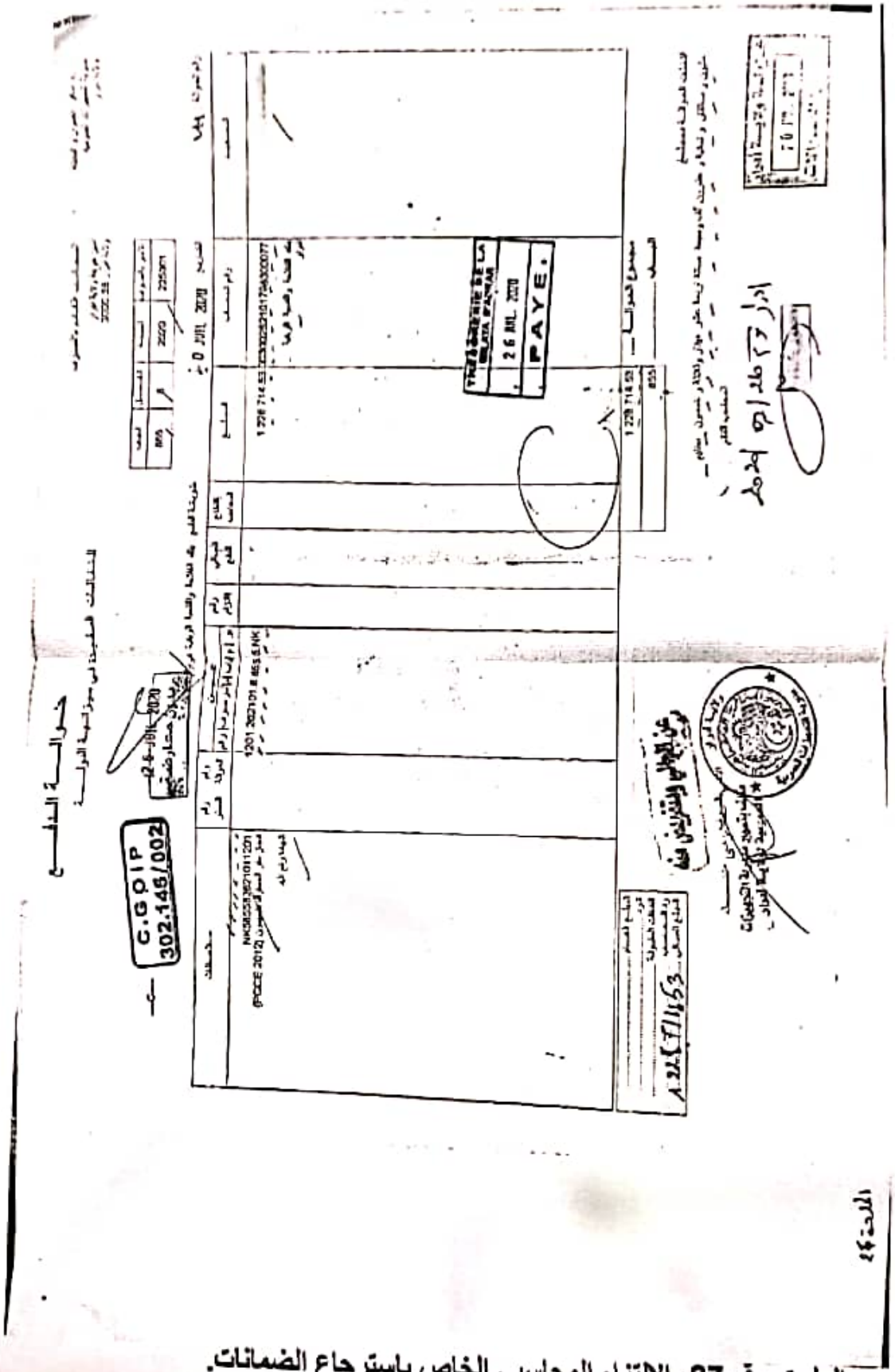

الملحق رقم 27: الالتزام المحاسبي الخاص باسترجاع الضمانات.

OPPO Reno
2022.05.19
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ENTREPRISE : ...

INTITULE : Réalisation Cave Bibliothèque Commune à Timimoun (PCCB Tranche 2021)

PROJET : LOT N° 01 ADMINISTRATION

DECOMPTE GENERALE ET DEFINITIF DES TRAVAUX

Montant du Marché	(en chiffre) en TTC :	21 073 290,29 DA
Montant des Travaux Non Realises à Deseengager)en TTC :		1 828 316,42 DA

Montant des Travaux Realises (Marché) en TTC :	19 429 777,83 DA	
Montant des Travaux Realises (Avenant N° 01) en TTC :	2 178 598,18 DA	
Montant des Travaux Realises (Avenant N° 02) en TTC :	2 896 112,10 DA	
Montant des Travaux Realises (Marché + Avenant N° 01 + Avenant N° 02) en TTC :	24 474 190,53 DA	

Montant de la retenu de garantie de bonne execution (5 %) (Marché) :	581 488,59 DA	
Montant de la retenu de garantie de bonne execution (5 %) (Avenant n= 01) :	146 949,93 DA	
Montant de la retenu de garantie de bonne execution (5 %) (Avenant n= 02) :	169 277,53 DA	
Montant de la retenu de garantie de bonne execution (5 %) (TOTAL) :	1 728 714,03 DA	

Arrete le présent décompte à la somme en TTC de :

Vingt Quatre Millions Cinq Cent Soixante Quatorze Mille Deux Cent Quatre Vingt-Dix Dinars-Algeriens Et Cinquante Trois Centimes

Fait à ... le ... 2020

L'Entrepreneur
(Cachet et signature)

Le Maître d'Ouvrage

Le Maître d'Oeuvre

Vu et Approuvé

الملحق رقم 13 : مقررة تأشيرة لجنة الصفقات العمومية الولائية.

ملحق 8 مقررة تأشيرة لجنة الصفقات العمومية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــــــة ادرار
الأمانـــة العامـــة

رأي لجنـــة الصفقـــات العموميـــة
ملخـــص لجلســـة 2014/09/22

- عنوان العملية: إنجـاز قرقـة الجمـارك بتيميمـون (PCCE 2012)
- رقـم العمليـة : NK:5.855.8.262.101.12.01
- موضوع الصفقة:الحصة رقم 01: إنجـاز الإدارة
- صاحب المشروع:السيد والي ولايـة ادرار ممثلا بالسيد مدير التجهيـزات العموميـة لولاية ادرار
- المتعامل المتعاقـد : مقاولـة –
- المبلغ الإجمالي للصفقة: 21.455.350.25 دج بكل الرسـوم
- مـدة الإنجـاز : (08) أشهـر
- طريقة إبرام الصفقة: بعد الإعلان عن المناقصة الوطنية المحدودة طبقا لأحكام المادة 30 من المرسوم الرئاسي رقـم 236/10 المـؤرخ فـي 2010/10/07 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية المعدل والمتمـم.
- المقرر السيـد : (عضو المجلس الشعبي الولائـي)
- رأي أعضـاء اللجنـة : الموافقـة (جميع التحفظـات رفعـت)

- الوالـي -

الأمين العام للولاية

ادرار

8

2022.05.19 09:25
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الملحق رقم [illegible]: شهادة الدفع الخاصة

ملحق شهادة الدفع الخاصة

المديرية [illegible] للضريبة الوطنية لأدرار

شهادة الدفع

حالة سير الحساب بتاريخ (PCCE 2014)

ميزانية التجهيز

السنة المالية 2020
الفصل ...
بسلم 855
المادة 8
مبلغ الدفع 1 228 714.53

حوالة رقم :

وزارة المالية، الميزانية و الخزينة
مديرية تحصيلات الضرائب
لولاية أدرار

المحاسبة NKS.855.6.262101.1201 المقاول
تسخير رقم 2126 في 24/11/2014
بطاقة الشراء 04/2014

شهادة تسبيق من كل أنواع الأموال
للمصوتات السابقة و السنة الجارية

السنة المالية	طبيعة الأموال	مبلغ الشهادة	حوالة رقم	حوالة التاريخ
2015		2 695 683.58		
2016		4 461 427.62		
2017		8 131 437.45		
2018		5 109 980.75		
2018		1 905 236.51		
2019		841 810.09		

المجموع 23 345 576.00
مبلغ هذه الشهادة 1 228 714.53
المقاول إستلم 24 574 290.53
المصاريف ترتفع إلى 24 574 290.53
إقتطاع الضمانات

التدابير المتخذة أسفله :
نظرا للصفقة المشخصة في :
للقائمة المقاول أعلاه للتقيد الأشغال المعينة أعلاه
بواسطة مصرح لاتحاد للمصلحات الصفقة
المشروع مسجل تحت رقم :
مبلغ الصفقة : 24 297 339.93

نظرا .....

نظرا العمليات الأولية رقم في تاريخ
منه يتضح أن الأشغال المحققة و المصاريف المعينة
ترتفع إلى : 24 574 290.53

أشغال منتهية	23 345 576.00
أشغال غير منتهية	1 228 714.53
أشغال بأوامر التحويل (4/5) مراجعة الأسعار	24 574 290.53
إقتطاع الضمانات	
إقتطاع	
إقتطاع	
المبالغ من	24 574 290.53
منه طرح هذا المبلغ	23 345 576.00
المبالغ للدفع	1 228 714.53

يثبت أنه يمكن أن يدفع إلى المؤسسة أشغال موضوع العقد
في :
من ميزانية التجهيز للسنة المالية :
المبلغ : ماءتين و ستتان و ثمانية و عشرون ألف و مائة و أربعة عشر دينار و ثلاثة و خمسون سنتيم

الوثائق الازمة لهذا الدفع .....

الوثائق الازمة لهذا الدفع
الحوالة رقم
1 228 714.53
السنة 2020
الباب 855 مادة 8

20 JUIL 2020

الملحق كذا

Reno
2020.05.19 09:28
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الملحق رقم 22: يومية الحوالات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مديرية التجهيزات العمومية لولاية ادرار

يومية حوالات الدفع

الامر بالصرف 125.0.01.0.3

الشهر 2020

ورقة

تاريخ اليومية

تاريخ الارسال الى الخزينة

رقم الحوالة	الفصل	المادة	رقم التمهيد	الرمز	المبالغ حسب العدد	المبالغ المراد الحوالات	مبلغ الحوالة	تاريخ القبول بالصرف
438	31-11					17,055.00		
	31-12					18,855.00		
	33-11							
					المجموع	35,910.00	35,910.00	
439	33-13					8,977.50		
					المجموع	8,977.50	8,977.50	
					المجموع العام	44,887.50		

المدير

ملحق 22

الملحق رقم [illegible]: شهادة الدفع الخاصة

ملحق شهادة الدفع الخاصة

المديرية [illegible] للضريبة الوطنية لأدرار

شهادة الدفع

حالة سير الحساب بتاريخ (PCCE 2014)

ميزانية التجهيز

السنة المالية 2020
الفصل ...
بسلم 855
المادة 8
مبلغ الدفع 1 228 714.53

حوالة رقم :

وزارة المالية، الميزانية و الخزينة
مديرية تحصيلات الضرائب
لولاية أدرار

المحاسبة NKS.855.6.262101.1201 المقاول
تسخير رقم 2126 في 24/11/2014
بطاقة الشراء 04/2014

شهادة تسبيق من كل أنواع الأموال
للمصوتات السابقة و السنة الجارية

السنة المالية	طبيعة الأموال	مبلغ الشهادة	حوالة رقم	حوالة التاريخ
2015		2 695 683.58		
2016		4 461 427.62		
2017		8 131 437.45		
2018		5 109 980.75		
2018		1 905 236.51		
2019		841 810.09		

المجموع 23 345 576.00
مبلغ هذه الشهادة 1 228 714.53
المقاول إستلم 24 574 290.53
المصاريف ترتفع إلى 24 574 290.53
إقتطاع الضمانات

التدابير المتخذة أسفله :
نظرا للصفقة المشخصة في :
للقائمة المقاول أعلاه للتقيد الأشغال المعينة أعلاه
بواسطة مصرح لاتحاد للمصلحات الصفقة
المشروع مسجل تحت رقم :
مبلغ الصفقة : 24 297 339.93

نظرا .....

نظرا العمليات الأولية رقم في تاريخ
منه يتضح أن الأشغال المحققة و المصاريف المعينة
ترتفع إلى : 24 574 290.53

أشغال منتهية	23 345 576.00
أشغال غير منتهية	1 228 714.53
أشغال بأوامر التحويل (4/5) مراجعة الأسعار	24 574 290.53
إقتطاع الضمانات	
إقتطاع	
إقتطاع	
المبالغ من	24 574 290.53
منه طرح هذا المبلغ	23 345 576.00
المبالغ للدفع	1 228 714.53

يثبت أنه يمكن أن يدفع إلى المؤسسة أشغال موضوع العقد
في :
من ميزانية التجهيز للسنة المالية :
المبلغ : ماءتين و ستتان و ثمانية و عشرون ألف و مائة و أربعة عشر دينار و ثلاثة و خمسون سنتيم

الوثائق الازمة لهذا الدفع .....

الوثائق الازمة لهذا الدفع
الحوالة رقم
1 228 714.53
السنة 2020
الباب 855 مادة 8

20 JUIL 2020

الملحق كذا

Reno
2020.05.19 09:28
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عمليات مالية

مديرية التجهيزات العمومية
لولاية أدرار

بطاقة الالتزام المحاسبي

NK6.855.8.262101.12.01

رقم البطاقة	
تسلسل	2020
الرقم	5

رقم العملية					
البرنامج	التحويل	الفصل	المادة	المسير	تسلسلي

3	1	

العملية إنجاز مقر فرقة الجمارك بتيميمون (PCCE tranche2012)

ع التعهد : الالتزام المحاسبي رقم 4 للصفقة الخاصة بإنجاز الحصة رقم 01 لإنجاز فرقة الجمارك بتيميمون .

مؤسسة أشغال البناء /

0	1	

العنوان	دج	المبلغ	ملاحظات
دراسات			
البناء		1 228 714,53	
أشغال عمومية			
آلات وتجهيزات الإنتاج			
عتاد النقل			
التكوين			
ارادات الخدمة الخارجية			
متنوعة			
المجموع		1 228 714,53	

		دج الرصيد السابق	دج التعهد المقترح	دج الرصيد الجديد	ملاحظات
		19 006 849,77	1 228 714,53	17 778 235,24	

الشهر السنة

تاريخ أدرار 2020/06/10

بتاريخ 14 جوان 2020

الملاحق

الملحق رقم 21 : شهادة رفع اليد عن اقتطاعات حسن الضمان.

OPPO Reno5
2022.05.19 09:29

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عمليات مالية

مديرية التجهيزات العمومية
لولاية أدرار

بطاقة الالتزام المحاسبي

NK6.855.8.262101.12.01

رقم البطاقة	
تسلسل	2020
الرقم	5

رقم العملية					
البرنامج	التحويل	الفصل	المادة	المسير	تسلسلي

3	1	

العملية إنجاز مقر فرقة الجمارك بتيميمون (PCCE tranche2012)

ع التعهد : الالتزام المحاسبي رقم 4 للصفقة الخاصة بإنجاز الحصة رقم 01 لإنجاز فرقة الجمارك بتيميمون .

مؤسسة أشغال البناء /

0	1	

العنوان	دج	المبلغ	ملاحظات
دراسات			
البناء		1 228 714,53	
أشغال عمومية			
آلات وتجهيزات الإنتاج			
عتاد النقل			
التكوين			
ارادات الخدمة الخارجية			
متنوعة			
المجموع		1 228 714,53	

		دج الرصيد السابق	دج التعهد المقترح	دج الرصيد الجديد	ملاحظات
		19 006 849,77	1 228 714,53	17 778 235,24	

الشهر السنة

تاريخ أدرار 2020/06/10

بتاريخ 14 جوان 2020

الملاحق

الملحق رقم 21 : شهادة رفع اليد عن اقتطاعات حسن الضمان.

OPPO Reno5
2022.05.19 09:29

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الملحق رقم [illegible]:محضر الاستلام النهائي.

ملحق محضر الاستلام النهائي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة السكن والعمران والمدينة

مديرية التجهيزات العمومية لولاية أدرار

محضر الإستلام النهائي

العملية: انجاز مقر فرقة الجمارك بتيميمون (PCCE 2012)

المشروع: الحصة رقم 01 :انجاز الإدارة

مقاولة الانجاز : [illegible]

في عام ألفين و تسعة عشر وفي السادس من شهر نوفمبر (2019/11/06) نحن السادة الموقعون أدناه انتقلنا وعاينا المشروع المذكور أعلاه:

- [illegible] ممثل مفتشية أقسام الجمارك بادراز
- [illegible] ممثل القسم الفرعي للتجهيزات العمومية لدائرة تيميمون
- [illegible] ممثل مكتب الدراسات BABL
- [illegible] ممثل مقاولة مرشي الحاسن

بعد الزيارة الميدانية و تفقد و معاينة الأشغال المنجزة من طرف مقاولة [illegible] الحصة رقم: 01 : انجاز الإدارة،لوحظ أن المقاولة أنجزت الأشغال كما هو متفق عليه في مخطط الإنجاز وحسب الكشف الكمي التقديري وعليه تم الاستلام النهائي للمشروع بدون أي تحفظ يذكر

ممثل مفتشية الجمارك ادرار	ممثل القسم الفرعي للتجهيزات العمومية لدائرة تيميمون	ممثل مكتب الدراسات BABL	ممثل مقاولة مرشي الحاسن

Accusé de réception
N°126/2017
du 07/11/2017

الملحق 21

الملحق رقم 22: الكشف العام والنهائي (DGD).

OPPO
2022.05.19 09:26
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الملحق رقم 27: بطاقة الدفع الخاصة باسترجاع الضمانات.

مذكرة تقنية لبطاقة الدفع بترتيب

عملية تجهيز
وزارة السكن، العمران و المدينة
مفتشية التجهيزات العمومية
ولاية ادرار

بطاقة الدفع

المستغير
225301

رقم عملية التجهيز						رقم البطاقة		رقم سند إلتزام
موضوع	تسوية	نشاط	سنة	المستغير	رقم	سنة مالية	2020	04 / 2014
NK	5	655	6	262101	1201	رقم		

4 | 0 | 1

عملية التجهيز : تجار مقر المعارك شمبيون (PCCE 2012)

تعيين الدفع : صفقة خاصة بالحصة رقم 01 الجار الادارة

تفاصيل الدفع المقترح

4 | 1 | 1

	تفاصيل عملية التجهيز	المبلغ	ملاحظات
01	الدراسة	1 228 714.53	
02	البناء		
	أشغال عمومية		
	الات و أجهزة الانتاج		
05	اجهزة النقل		
06	التكوين		
	خدمات و مصنع خارجية		
09	أخرى	1 228 714.53	
99			

إجمالي

	المدفوعات القديمة	الدفع المقترح	مجموع الدفع	ملاحظات
412	23 345 578.00	1 228 714.53	24 574 290.53	

أمر رقم
مقبول للدفع في 26/07/2020

عن الوالي والمفوض له
20 JUIL 2020
المدير مكلف بتسيير مديرية التجهيزات العمومية لولاية ادرار

ولاية أدرار
مديرية التجهيزات العمومية

الملحق 24

OPPO Reno5
2022.05.19 09:27
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الملخص:

نهدف من خلال هاته الدراسة الى ابراز دور رقابة الخزينة على ترشيد النفقات المؤسسات العمومية. تم الاعتماد على الدراسة الميدانية دراسة حالة لخزينة ولاية ادرار، متبعين في دالك المنهج الوصفي التحليلي. قسمت الدراسة الى فصلين:الفصل الأول يضم الجانب النظري للدراسة ، الفصل الثاني يضم الدراسة التطبيقية ، توصلت الدراسة الى ان للخزينة العمومية أهمية بالغة باعتبارها آخر عملية رقابية تمر بها النفقة العمومية، قبل القيام بعملية التسديد من خلال التدقيق والمراقبة والقيام بمختلف العمليات المالية والمحاسبية.

كما توصلنا إلى أن لتحقيق الرقابة وترشيد النفقات لابد من تطبيق القوانين والأنظمة المعمول بها من اجل كشف الأخطاء والتلاعبات التي تمس المال العام وبالتالي المحافظة عليه

الكلمات المفتاحية :

الخزينة العمومية ، ترشيد النفقات العمومية ، المؤسسات العمومية ، المال العام

THE aim of this lesson is to highlight the role of sad control

Over the rationalization of expenditures institution the main world. On the field study. a sad case study in the state of ADRAR to the public discours is of great importance and its orbit is the fact that the last of the last of the divine blessings that the public building bloks befor carrying out the payment process from the case of auditing and monitoring and carrying out various financial and accounting operations . it affects public money and thus preserves it.